

المفكرة

الاقتصادية

العدد (20) نوفمبر - ديسمبر 2023

2024 عام الفرص



إفتتاصية

الاستثمار العقاري.. بين مصر والسعودية



بقلم:
إيمان عريف

خلال العام الحالي، الذي أوشك على الانتهاء، اتجه عدد من كبار المستثمرين المصريين إلى توسيع استثماراتهم خارج جمهورية مصر العربية، ومن المحطات المهمة التي توجهوا إليها كانت المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع عدد الشركات المصرية في السعودية إلى 800 شركة حالياً، وسط توقعات أن يصل الاستثمار المصري إلى نحو 40 مليار ريال.

بدأت المملكة بالفعل في تطوير مسارها الاقتصادي وجذب الخبرات العالمية إليها بالتوسع في جميع المجالات خاصة التطوير العقاري، فعملت على تعديل البيئة التشريعية وغيرت أكثر من 700 نظام وقانون وإزالة 90% من البيروقراطية، وأصبحت أي شركة أجنبية مستثمرة في المملكة تجد الحماية لاستثماراتها عبر اتفاقية لحماية الاستثمارات المتبادلة، لتتحول المملكة إلى منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية والعربية.

تحدث في هذا المقال عن الاستثمار العقاري تحديداً.. والمستثمرين المصريين الذين توجهوا إليها سواء بنقل خبراتهم أو بإنشاء شركات منفردة أو بالشراكات المصرية السعودية، وهنا سألقي الضوء على هذه الظاهرة من وجهة نظري الشخصية وقرأتي للمشهد.

يتخوف البعض من هذه الظاهرة ويحفلها بأنها ربما تكون بسبب الظروف الاقتصادية وتأثير العملة على قطاع العقارات في مصر، وربما يكون لها تأثير سلبي على القطاع العقاري في مصر، والبعض الآخر يرى أنها مجرد «ظاهرة» طارئة تأخذ فترة ويعود الأمر كما كان عليه من قبل.. ولكن من قراءتي للمشهد أؤكد أنها ظاهرة صحية للجانبين المصري والسعودي معاً.. بمعنى أن المملكة العربية السعودية انطلقت باستثمارات ضخمة ورصدت مليارات الدولارات في هذا المجال، ولعلنا جميعاً نتابع مشروع «نيوم» والذي سيحول المملكة العربية السعودية إلى محط أنظار العالم بعد الانتهاء منه، حيث تم تخطيطه بخلصة الخبرات العالمية.

والجانب المصري يمتلك الخبرات الطويلة في مجال التطوير العقاري وبناء المدن المتكاملة على مدار سنوات طويلة، ومستثمرين لديهم خبرات عالمية وقدرات مالية وفنية على إقامة مدن متكاملة وولاء وانتماء لعروبتهم، وببساطة عندما تختلط الخبرات مع دولة تعمل بكل طاقتها على التطوير يصبح الأمر متكاملًا للجانبين، مع تبادل خبرات وموارد مالية تفيد الجانبين، وبدأ العديد من المستثمرين المصريين دراسة التوسع في الاستثمار الخارجي، خاصة في المملكة العربية السعودية لأول مرة وكذلك هناك مستثمرون سعوديون لم يفكروا في الاستثمار خارج المملكة، وتلقي وتبادل الخبرات فرصة كبيرة للتوسع في الاستثمار في كلا البلدين، وستشهد السنوات المقبلة توسعاً ضخماً في الاستثمار العقاري في مصر والسعودية ودخول مستثمرين مصريين لأول مرة في السوق السعودي.. وكذلك جذب مستثمرين سعوديين لأول مرة في مصر.

وهنا سنرصد نبذة سريعة عن حجم الاستثمارات السعودية في مصر خلال الأعوام الماضية، والذي أعلنها رئيس مجلس الأعمال السعودي المصري، بندر بن محمد العامري، وقال إن استثمارات القطاع الخاص السعودي في مصر وصلت إلى أكثر من 35 مليار دولار بعدد 7 آلاف شركة، فيما يتجاوز التبادل التجاري بين البلدين 60 مليار ريال، حيث تمثل شركات القطاع الخاص السعودي أكبر تجمع في مصر.

وهو ما يؤكد أن التوجه للاستثمار للمملكة العربية السعودية مناخ صحي للجانبين وجاذب للتوسع لكلا الجانبين ولعلنا سنشهد انطلاقة قوية للقطاع العقاري خلال السنوات المقبلة.

لاستكمال مسيرتنا في الابتكار وتحقيق التميز
في كل مشاريعنا

ريدكون للمراكز التجارية والإدارية
أصبحت الآن...

redcon PROPERTIES





www.safqa.news

المراسلات

43 ب شارع إيران - الدقي
تليفون:

01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

أسعار المجلة

مصر 25 جنيهًا - السعودية 20
ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط
2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين
2 دينار - لبنان 10000 ليرة
المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

نصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبي - لندن



40 المملكة العربية السعودية تعتمد
موازنة 2024 بمصروفات 1.25 تريليون ريال



62 زيادة جديدة
في أسعار السيارات
لعام 2024



52 توقعات بتداول الذهب
فوق مستويات 2000
دولار العام المقبل



P.06

تجمع بريكس..
رئة جديدة للاقتصاد المصري

32

«هايد بارك» تحقق أعلى
مبيعات خلال عام 2023



48

3 مليارات جنيه صافي أرباح
بنك التعمير والإسكان



فرص

مستقبلية

تجمع بريكس.. رئة جديدة للاقتصاد

استراتيجية مقترحة للتعامل
مع التجمع في 10 مجالات مختلفة



«بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ خطوات جادة للانضمام لتجمع بريكس خلال يناير 2024، لتفتح رئة جديدة للاقتصاد .. وخطوة هامة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي مع الدولار حال الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة أو بنظام العملات المحلية المتبادلة».

ستصبح مصر عضوا دائما في التجمع في 1 يناير 2024، حسبما أعلنت قمة تجمع «بريكس» في جوهانسبرج عاصمة جنوب أفريقيا. وكانت مفاوضات انضمام مصر لمجموعة بريكس بدأت منذ عام 2009، حيث تقدمت مع جنوب أفريقيا بعد دعوة «بريكس» لدول الخليج من أجل الانضمام، ولكن انتهت المفاوضات داخل اجتماعات «بريكس» على الموافقة لانضمام جنوب أفريقيا فقط، وتلى ذلك في مصر أحداث ثورة 25 يناير 2011، والتي شهدت مصر خلالها اضطرابات وعدم استقرار سياسي، ولكن بعد تحقق الاستقرار السياسي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي وتقدمت مصر مجدداً من أجل الحصول على العضوية.





جذب من الاستثمارات وتنويع الاحتياطي من النقد الأجنبي وتقليل الضغط على العملة المحلية.. أبرز الأهداف



وتأسيس نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية يحد من هيمنة الولايات المتحدة والغرب بحلول 2050. ودعم الدول الأعضاء من أجل سداد ديونها. وتمويل البنية التحتية والمشاريع المناخية في البلدان النامية. وتجنب ضغوط السيولة على الدول الأعضاء. وتقليل تأثير الدولار على حركة التجارة العالمية وتأسيس عملة أفضل للتجارة.

فوائد التجمع

سيؤدي توسع مجموعة «بريكس» إلى تضخيم الفرص الاستراتيجية والاقتصادية واللوجيستية للمجموعة البريكس، من خلال التكامل اللوجيستي والشبكي مع تلك الدول. وبعد ضم الأعضاء الجدد ستعزز المجموعة مكانتها باعتبارها تحالفاً عالمياً حقيقياً للجنوب من خلال دمج وجهات نظر من اقتصاديات لدول مختلفة، فإجمالي الناتج المحلي الإجمالي والخبرة والقوى العاملة ستكون أكبر وأكثر، الأمر الذي يسمح بتدشين العديد من المشاريع التنموية. وبضم الأعضاء الجدد سيتم توسيع نطاق الوصول الجغرافي إلى مناطقهم، مما يسمح لمجموعة البريكس بتعزيز شبكات التعاون عبر منطقة عالمية أوسع. وستعمل الاقتصادات الجديدة على تعزيز إمكانات المشاريع المشتركة لتأمين الممرات البحرية الرئيسية في إطار مبادرات التعاون الاستراتيجية. والوصول بشكل أعمق إلى الأسواق تضم حوالي 40% من سكان العالم، وزيادة فرص التبادل التجاري

تكتل اقتصادي

ورغم حداثة عهد تكتل «بريكس» وصغر عدد أعضائه، مقارنةً بنظرائه من التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والآسيان، فإن «بريكس» أصبح أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وبشكل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في «بريكس» نحو 25.9 تريليون دولار خلال عام 2022، بنسبة 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ نحو 101 تريليون دولار في عام 2022، كما تعد دولة من الدول التي شهدت معدلات نمو اقتصادي سريعة، ما جعلها من أكبر الاقتصادات العالمية، كالصين الاقتصادي الثاني الأكبر عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف التكتل إلى تأسيس قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة مجموعة السبع G7 التي تهيمن على 60% من الثروة العالمية.

تحدد ملامح الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع دول بريكس في المجالات العشرة وهي: جذب المزيد من الاستثمارات، وتنويع محفظة الاحتياطي من النقد الأجنبي وتقليل الضغط على العملة المحلية، بالإضافة إلى تعزيز التبادل التجاري وزيادة الصادرات، فضلاً عن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحفيز الصناعة الوطنية، وزيادة السياحة الوافدة وتعزيز التعاون الثقافي، وتوفير تمويل مستدام منخفض التكلفة، والأمن الغذائي والمائي، والأمن والنفط والطاقة، إضافة إلى التكامل مع مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي الجديد، وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي. وسيتم العمل في تلك المجالات وفقاً لمستويين؛ مستوى التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتكتل البريكس، وأيضاً وفقاً للمدى الزمني؛ قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وطويل المدى.

وأشار تقرير مجلس الوزراء إلى أنه يمكن تعميق التعاون مع دول «البريكس بلس»، من خلال 8 مجالات هي: الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات اللوجستية والنقل، والطاقة، والسياحة والثقافة، والأمن الغذائي، والتبادل التجاري، والسياسات النقدية والمالية. وتضمنت مجالات التعاون المستقبلية المقترحة، مضاعفة معدلات التعاون الحالية مع دول البريكس إلى 4 أضعاف، من خلال 235 مشروعاً ونشاطاً مقترحاً للتعاون في 10 مجالات، وأغلب المشروعات المستقبلية المقترحة تأتي في إطار تعاون ثنائي، يليها التعاون في مستوى التكتل، ثم مجالات التعاون متعدد الأطراف، وذلك في قطاعات: الأمن الغذائي، والتعليم، والاتصالات والأمن الغذائي، والتعليم، والاتصالات والثقافة، والبتروكيمياويات المتجددة، وغيرها.

رصدت الوحدة أبرز المؤشرات عن تجمع البريكس، والمشروعات القائمة بين مصر ودول التجمع، والفرص المستقبلية ومقترحات تعظيم استفادة مصر من خطوة الانضمام، لاسيما من خلال دور بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس، كما تم استحداث قاعدة بيانات تشمل كافة المؤشرات المتعلقة بتجمع البريكس بهدف دعم أية خطوات تتم في هذا الاتجاه. يصل عدد المشروعات القائمة بين الحكومة المصرية وحكومات دول تجمع البريكس بلس، نحو 55 مشروعاً ونشاطاً في عدد من القطاعات أبرزها البترول والثروة المعدنية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، والنقل، والصناعات المعدنية والدفاعية، والتمويل والتجارة الداخلية، وغيرها من المشروعات.

في أعقاب انضمام مصر لتجمع البريكس في أغسطس 2023، إنشاء الحكومة المصرية «وحدة تجمع البريكس» بقرار رئيس الوزراء رقم 3476 لسنة 2023، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية الوزراء المعنيين والمستقلين ذوي الصلة، بهدف دراسة ووضع تصور وخطة محكمة ورؤى لتحقيق التعاون البناء مع دول البريكس وتعظيم استفادة مصر من الانضمام إلى التجمع. وأكد د. مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء أن تشكيل هذه الوحدة يعكس اهتمام الدولة المصرية بتقديم إسهام مؤثر ضمن تجمع البريكس، وأضاف أن مصر ستعمل على تقوية العلاقات مع هذا التجمع المهم، وفق أجندة أهداف التي تتضمن أولويات تتعلق بتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ودعم موازنتها لتنفيذ مشروعات كبرى تخدم أهداف أجندة التنمية المستدامة.



المساهمة لكل دولة وفقاً لمعادلة تأخذ في الاعتبار متوسط الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، والناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، ويتم تحديد حدين أدنى وأقصى لكل دولة على حدة، ثم يتم الموافقة عليها من الدول الأعضاء، وافقت إدارة البنك على أن تكون قيمة المساهمة المصرية مقدرة بمبلغ 1.196 مليار دولار أمريكي المدفوع منه 20% إجمالاً بمبلغ قدره 239.2 مليون دولار أمريكي.

يتم السداد على سبعة أقساط سنوية وفقاً لجدول سداد مقرر من قبل البنك، وهي تمثل ضعف قيمة الحد الأدنى التي تقدر بمبلغ 119.6 مليون دولار أمريكي المقررة لمصر، وذلك أسوة بما تم مع دولة بنجلاديش مع استثناء مصر وإعطائها الحق في زيادة قيمة مساهمتها خلال السنوات المقبلة. وتعد مساهمة مصر المقررة حالياً هي أعلى قيمة مساهمة يمكن أن تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك، وتمثل نحو 2.1 % من القوة التصويتية للبنك.

مصر و «البريكس»

جاء انضمام مصر إلى تجمع دول بريكس «البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا»، خطوة هامة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي مع الدولار؛ ما ينعكس على الجنيه المصري من عدة نواحٍ لعل أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار، لاسيما في حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات

التجمع بهدف لتأسيس قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة مجموعة السبع G7 التي تهيمن على 60% من الثروة العالمية



الاستراتيجيات الدولية، وبداية من عام 2022، شملت محافظة بنك التنمية الجديد 80 مشروعاً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 30 مليار دولار أمريكي، ولا تزال العضوية بينك التنمية الجديد مقصورة على دول تجمع البريكس، حيث اتبع البنك نهجاً بطيئاً في عملية توسيع عضويته بسبب الآراء المختلفة بين الدول الأعضاء حول كيفية إدارة عملية التوسع.

مساهمة مصر

في ضوء التوجيهات الرئاسية بأن تُحدّد قيمة المساهمة المصرية في رأس مال بنك التنمية الجديد بالحد الأقصى المسموح به ليعكس حجم الاقتصاد المصري والعمل على ضمان الحصول على القوة التصويتية الملائمة بمجلس الإدارة ووفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة من قبل البنك لانضمام الدول الأعضاء الجدد، يتم تحديد قيمة

والنامية، يعمل البنك على دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي، والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية، مثل قطاعات الطاقة والنقل والمياه والاتصالات بالإضافة إلى توسيع عملياته لتشمل قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية وكذلك مجال الرقمنة الذي توسع بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي يستخدم بنك التنمية الجديد المعايير الوطنية لدول العمليات فقط، ويركز البنك على تنفيذ المشروعات المرتبطة بالاولويات التنموية الوطنية للدول الأعضاء، ومن المتوقع أن يتغير هذا مع التوسع التدريجي للعضوية ورغبة إدارة بنك التنمية الجديد وأعضاء مجلس الإدارة في تبني المزيد من

البرازيل 3.6 مليار دولار، وأخيراً جنوب إفريقيا 133 مليون دولار. وبلغت قيمة استثمارات دول مجموعة البريكس في مصر 891.2 مليون دولار خلال العام المالي 2021 / 2022 مقابل 610.9 مليون دولار خلال العام المالي 2020 / 2021 بنسبة ارتفاع 45.9%.

تأسيس بنك التنمية

تأسس بنك التنمية الجديد عام 2015 برأس مال يبلغ 50 مليار دولار المدفوع منه 20%، وهو ما يعادل 10 مليارات دولار أمريكي، من قبل دول تجمع البريكس الذي يضم للاقتصاديات الناشئة الكبرى، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، ويتخذ من مدينة شنغهاي بدولة الصين مقراً رئيسياً له، ودور هذا البنك وتمثله يعكسان أولويات الدول الناشئة

التوسع في استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري يخفف انخفاض الطلب على الدولار

الوافدة إلى مصر من دول البريكس عام 2022 نحو 2.1 مليون سائح، وفي مجال الطاقة، يوجد تعاون مع أكبر الشركات العاملة في قطاع البترول داخل دول التكتل الذي يضم 3 من أكبر مصدري النفط بالعالم (روسيا-الصين-الإمارات)، وهناك مفاوضات جارية لتعظيم الاستفادة في مجال الغاز المسال.

وبلغ إجمالي عدد الشركات من حيث التأسيس والزيادة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل مصر، من دول البريكس خلال الفترة من 2020 وحتى نهاية أكتوبر 2023، بلغ 518 شركة.

وتصدرت الصين قائمة أعلى دول مجموعة البريكس تصديراً لمصر خلال عام 2022؛ حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 14.4 مليار دولار، وجاءت روسيا في المرتبة الثانية 4.1 مليار دولار، ثم الهند 4.1 مليار دولار، ثم

والاستثمار مع دول تمثل نحو 25% من الإنتاج العالمي، وتنوع مصادر التمويل والاستثمار وطرق التصدير، فضلاً عن فرص نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية من دول متقدمة أعضاء في البريكس، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والبنية التحتية، وتحسين القدرة التنافسية من خلال تبادل المعلومات والخبرات، والوصول إلى مصادر تمويل بديلة للتنمية غير التقليدية، وزيادة الوزن السياسي الاقتصادي للدولة على المستوى الإقليمي والدولي.

تبادل تجاري

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين مصر وتجمع «البريكس بلس» خلال عام 2022 47.8 مليار دولار، ويوجد 754 فرصة تصديرية متاحة أمام الصادرات المصرية إلى تجمع دول البريكس في 30 قطاعاً، وبلغ إجمالي السياحة



وهو إطار لتوفير سيولة إضافية ومزايا أخرى لدول «بريكس» لمواجهة الأزمات الاقتصادية. وسيؤدي انضمام مصر إلى تعزيز دورها المهم والمؤثر في أفريقيا، من خلال الاتفاقيات التجارية فيما بينها، وستتمكن من الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مثل السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)، لتصبح مركزًا يربط أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

تأمين السلع الاستراتيجية

تنتج دول «بريكس» ثلث إنتاج العالم من الحبوب، وأجرت مصر وروسيا والهند مناقشات في السابق فيما يتعلق بتداول القمح والأرز، إلى جانب سلع استراتيجية أخرى، بالجنوب المصري والروبل والروبية. ومن خلال الانضمام إلى مجموعة «بريكس»، يمكن أن تؤدي هذه المحادثات ثمارها. سيساعد انضمام مصر للمجموعة في الخروج من هيمنة الدولار وفتح قنوات تمويل جديدة بخلاف صندوق النقد والبنك الدولي. وإنعاش العملة المصرية والاعتماد عليها في التبادل التجاري مع عملة الدول الأعضاء. وتخفيف الضغط على الدولار في الاستيراد والتصدير وإتاحة فرص أكبر للتوسع في الأسواق الخارجية. تجاوز أزمات الديون السيادية ودفع النمو الاقتصادي بمعدل أكبر. وجذب استثمارات كبرى ودعم الاقتصاد المصري بالمزيد من المشروعات الصناعية. وتأمين الاحتياجات الأساسية من السلع الاستراتيجية عبر اتفاقيات مع الدول الأعضاء.

مساهمة مصر في بنك التنمية حاليًا هي أعلى قيمة مساهمة يمكن أن تمنح لدولة غير مؤسسة للبنك وتمثل نحو 2.1% من القوة التصويتية للبنك



قدرات اقتصادية

تلعب الدول الأعضاء في المجموعة دورًا متزايدًا في التأثير على الاقتصاد العالمي، ومن ثم تشكيل استراتيجية اقتصادية جديدة متعددة الأقطاب يعد بمثابة مساعدة للاقتصاد المصري، وبالتالي انضمام مصر للتجمع بمثابة تنوع الخيارات أمام القاهرة والتخفيف من تعرضها لأي شكل من أشكال الضغوط الاقتصادية.

خفض الطلب على الدولار

تعمل دول «بريكس» على تشكيل أنظمة دفع بديلة وإنشاء عملة رقمية مشتركة وعملة احتياطية للتجارة العالمية من المحتمل أن تكون مدعومة بالذهب؛ إذ تعمل على التطوير التدريجي لنظام مالي بعيد عن الدولار الأمريكي، والتوسع في استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، وبما يحقق

التعاون المربح للجانبين، خاصة أن مصر تعاني أزمة دولار نتيجة الفجوة بين الطلب على العملة الصعبة والمعروض منها. وبالتالي سيخفف انخفاض الطلب على الدولار من حدة أزمة النقد الأجنبي ويقلل الفجوة التمويلية في مصر. انضمام مصر إلى المجموعة يعزز قدرة مصر في دعم تنميتها المستدامة ومعالجة قضايا السيولة من خلال عضويتها في بنك التنمية الجديد، خاصة وأن دول المجموعة تتمتع بإجمالي احتياطات من النقد الأجنبي 4 تريليونات دولار، وبالتالي تستطيع مصر تنويع مصادر تمويلها بإجراءات وشروط ميسرة بوصفه بديلًا اقتصاديًا مهمًا في مواجهة الشروط المشددة لمؤسسات الإقراض الأخرى كالبنك وصندوق النقد الدولي، وسيعمل البنك على دعم الدول الأعضاء من خلال ترتيب احتياطي الطوارئ،

تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع الاستراتيجية عبر اتفاقيات مع الدول الأعضاء

المتبادلة أو بنظام العملات المحلية المتبادلة مع تجمع بريكس، الذي بات يضم 11 دولة من أكبر الدول الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم. وجاء قرار موافقة أعضاء مجموعة البريكس على انضمام مصر في هذا التوقيت إليها بمثابة شهادة ثقة بقدرة الاقتصاد المصري نحو تجاوز التحديات العالمية الراهنة، وتأكيد لثقل مصر على المستوى الدولي والإقليمي والذي يأتي في إطار تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، في ظل ما تشهده مصر من حراك تنموي غير مسبوق؛ بما يؤسس لشراكة قوية مع بنك التنمية الجديد الذي يمتلك قدرات تمويلية وخبرات دولية متقدمة يمكن أن تساعد مصر في تلبية احتياجاتها وتعظيم جهودها في تطوير البنية التحتية، وتحقيق التنمية المستدامة. وقرار انضمام مصر لمجموعة دول البريكس

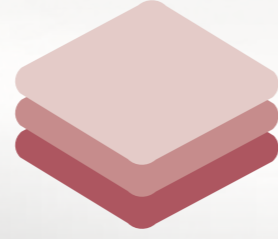
سأساهم بشكل مباشر في الاستفادة من خبرات الدول المشاركة في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج. تتيح اتفاقية تأسيس بنك التنمية التابع لتجمع البريكس لمصر، تعزيز اتفاق التبادل التجاري مع 68 دولة المتعاملين مع مجموعة البريكس، وبالتالي خلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية في ظل التوازنات المرتفعة التي تصنع على المستوى الدولي والإقليمي، بجانب تجمع الكوميسا، ما يدعم استمرار الرؤية الاستراتيجية بشأن تنوع جديد للعلاقات الدولية التجارية مما يساهم في تحقيق هدف 100 مليار دولار صادرات مصرية. يعطي هذا التكتل للدول الأعضاء نوعًا من التوازن والتبادل التجاري السريع لإنعاش اقتصادياتها، فضلا عن تكوين احتياطات لمعالجة مشكلة السيولة، وكيفية مواجهة الأزمات العالمية من خلال اقتصاديات الدول

الأعضاء التي تعتبر الأكثر والأسرع نموًا في العالم، وهناك بعد سياسي من هذا التحالف، ويتعلق بفكرة تكوين نموذج اقتصادي جديد متعدد الأقطاب في محاولة تكوين استراتيجية اقتصادية جديدة متعددة الأقطاب بدلًا من القطب الواحد. والاستفادة من المجالات التي تدخل في أنشطة البنك المتعددة، وفي مقدمتها دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين عبر الاستثمار في مجال البنية التحتية بشكل أساسي، والتي تشمل القطاعات الفرعية المختلفة في البنية التحتية مثل: الطاقة، والنقل، والمياه، والاتصالات. فضلا عن أن عمليات البنك تشمل قطاعي الصحة والبنية التحتية الاجتماعية، ويمتد نشاط البنك إلى مجال الرقمنة بسبب الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي.

ملفات مهمة

غرفة التطوير العقاري تستعرض خطة عملها لـ 2024

«تعزيز قدرة الشركات العقارية على مواجهة التحديات الاقتصادية ووضع ملامح خطة استراتيجية للعام الجديد أهم مهام غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات».



هاني العسال



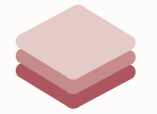
خالد عباس



طارق شكري

استعرضت الغرفة أبرز المساهمات والمكتسبات التي نجحت في تحقيقها لصالح الشركات العقارية خلال 2023، خلال اجتماع ضم عددًا من أعضاء مجلس إدارة الغرفة. وأكد أعضاء مجلس إدارة الغرفة أهمية الجهود التي قام بها مجلس الإدارة، بقيادة المهندس طارق شكري، رئيس الغرفة، ووكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، وإسهاماته الرئيسية في تحقيق نجاحات قوية أفادت الشركات العقارية بالكامل، ودعمت قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية التي ظهرت خلال العام الماضي.

وضع خريطة استثمارية وتصدير العقار وكود الجراجات في المشروعات العقارية أبرز الملفات



وأكد أعضاء الغرفة أهمية إيجاد مقر جديد لغرفة التطوير العقاري بحيث يكون نواة يستخدم كمركز لاتحاد المطورين المخطط إقامته، وذلك عقب الموافقة على قانون إنشاء اتحاد المطورين وخروجه للنور ككيان رسمي مسئول عن تنظيم مهنة التطوير العقاري. وأكد المهندس هاني العسال، وكيل غرفة التطوير العقاري، أن مجلس إدارة الغرفة يعمل بكامل طاقته وجهوده لدعم الشركات العقارية العاملة بالسوق، وإدارة النقاشات حول أبرز القضايا التي تعوق عمل الشركات أو تؤثر سلبًا على السوق، مؤكداً أهمية تفهم الحكومة لطبيعة التحديات التي تواجه القطاع، ووجود أهداف مشتركة بين الحكومة والشركات العقارية أبرزها ضمان استمرار عمل السوق الذي يساهم بأكثر من 20% في الناتج الإجمالي المحلي، مما يجعله داعمًا قويًا للاقتصاد المصري.

التواصل والنقاش مع الشركات أعضاء الغرفة والمستثمرين في العاصمة الإدارية، على أن يتم تقديم تلك القائمة للمهندس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية. وزيادة عدد أعضاء الغرفة بنسبة 40% مقارنة بالعام الماضي، لتضم الغرفة عددًا أكبر من الشركات العقارية، بحيث تمثل كل الشركات العقارية العاملة بالسوق العقاري باعتبارها كيانًا قانونيًا داعمًا لكافة الشركات العاملة بالسوق سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة. وتوفير مقر جديد لغرفة التطوير العقاري وذلك في ضوء زيادة عدد أعضاء الغرفة، وعقد لقاءات دورية وعاجلة في أحيان كثيرة، وذلك لمناقشة كافة القضايا التي تهم السوق العقاري، وجاري المفاضلة بين عدة مقرات في مكانين مختلفين، على أن تتخذ لجنة الاستثمار بالغرفة قرارها باختيار المقر المناسب بناء على عدة عوامل.

للأرض وتقليل المساحات المهجرة. وحظي ملف ضرائب الشركات العقارية بمناقشة واسعة، ونجحت الغرفة خلال العام الماضي في الاتفاق مع وزارة المالية على عدم اتخاذ أي إجراء ضد الشركات فيما يتعلق بملف الضرائب إلا بعد التنسيق الفني مع الغرفة، سواء قيمة مضافة أو تنفيذ ذاتي أو مجمع وحدات تجارية وإدارية إلا من خلال الغرفة. والتأكيد على استمرار العمل على ملف تصدير العقار، والذي توليه الحكومة حاليًا اهتمامًا باعتباره مشروعًا قوميًا يساهم في توفير عملة صعبة للاقتصاد المصري، كما يساهم في تنشيط مبيعات الشركات العقارية، حيث تمتلك الشركة خططًا قوية لدعم هذا الملف. وطالب المجتمعون بتجهيز قائمة خاصة بالتحديات التي تواجه الشركات العاملة في العاصمة الإدارية الجديدة، وذلك من خلال

خطط كافة الشركات العقارية، ونتيجة الدعم الحكومي للسوق العقاري والمناقشات المستمرة مع الحكومة والأجهزة المعنية تم الوصول لتيسيرات قوية خلال العام الماضي. كما تم مناقشة ملف كود الجراجات في المشروعات العقارية، والذي تم مناقشته في المركز القومي لبحوث البناء والإسكان، وأشار المجتمعون إلى أن الكود البنائي الحالي يوجد به معوقات كبيرة أمام الشركات ويتطلب الأمر إيجاد كود جديد يقضي على هذه التحديات، لذا فإن الهدف هو اعتماد هذه التعديلات على الكود بشكل رسمي من وزارة الإسكان. وأجرى المركز تعديلات على كود إنشاء الجراجات في المباني السكنية وغيرها، لتناسب مع المرحلة الراهنة، والتي تشهد طفرة عمرانية في مختلف المدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الإدارية، وبما يقلل التكاليف المالية للمطورين العقاريين واستغلال كل متر من

والمجتمعات العمرانية تركز حاليًا على آليات توافر المعلومات والبيانات حول فرص الاستثمار المتاحة في المدن الجديدة، وهو ما يتلاقى مع رغبات الشركات العقارية بالحاجة إلى توافر معلومات يُعتمد عليها في وضع خطط واستراتيجيات عمل. وطالبت الغرفة باستمرار دراسة التحديات السوقية والرصد المستمر للتعديات التي تواجه الشركات العقارية، ومناقشتها وبحث الحلول المتاحة لمواجهة هذه التحديات، من خلال الرصد المستمر للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، والتواصل مع الجهات المعنية لمواجهة هذه التحديات، وبما يضمن استمرار عمل السوق العقاري بنفس الكفاءة. وأشار أعضاء غرفة التطوير العقاري إلى أن هناك متابعة مستمرة لوضع السوق العقاري خاصة في ضوء التغيرات المتلاحقة التي شهدتها السوق خلال 2023، والتي أثرت في

ناقش الاجتماع تركزت آليات الاستفادة من التيسيرات الحكومية التي مُنحت للشركات العقارية، والمطالب الجديدة التي تعزز مكتسبات القطاع العقاري، والتي تحافظ على استمرار عمل السوق بنفس القوة والنشاط. ووضع الاجتماع 8 ملفات على أجندة الغرفة خلال 2024، والتي تساهم في تعزيز قدرة الشركات العقارية على مواجهة التحديات الاقتصادية، ومنها وضع خريطة استثمارية جغرافية ونوعية بالتعاون مع وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لتحديد المناطق التي تتوافر بها فرص استثمارية وطلب قوي وحقيقي، وتتوافر بها أيضا القدرة الشرائية دون تنفيذ مشروعات عقارية تليبي هذا الطلب، مما يوفر معلومات تبني عليها الشركات خططها الاستثمارية والتوسعية. وأكد أعضاء مجلس إدارة غرفة التطوير العقاري أن وزارة الإسكان والمرافق

تدرس الدولة عددا من المقترحات التي من شأنها تنشيط سوق العقارات بصفة عامة، خاصة تصدير العقار، والذي يعد أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي، وناقش مجلس الوزراء مقترحا لإتاحة الوحدات العقارية للبيع بالدولار سواء للمصريين بالخارج، أو الأجانب، وسيشارك في هذه المبادرة الوحدات التابعة للمطورين العقاريين بالقطاع الخاص، على أن يتم طرح عدد من المحفزات تسهم في نجاح المبادرة. المبادرة من شأنها تحقيق طفرة كبيرة في أداء البورصة المصرية، وسرعة نمو مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة ومثيلاتها من المدن الجديدة، وتقوية وتحفيز الطلب على العقارات المحلية، وتحقيق تدفق دولاري كبير، وكذا إحداث انتعاشه لأحد أهم القطاعات التنموية.

تنوع الثروة
العقارية
وجاذبية
الأسعار يمنح
مصر فرصة
لزيادة التصدير



فرص واعدة

هل يصبح تصدير العقار.. مصدر للنقد الأجنبي؟

تولى الدولة اهتمام كبيرا بسوق العقارات خلال الفترة الماضية، وطرحت العديد من الأفكار لتنظيم وتنشيط السوق، منها إنشاء صندوق عقاري لتملك أصول إدارية وتجارية مُدرة للدخل، ومقترحا آخر لتداول العقارات في البورصة المصرية، وكذلك فكرة لإنشاء البورصة العقارية، والتي ستمثل منصة تُمكن المستثمرين والشركات العقارية من شراء وبيع حصص في الأصول العقارية، والاستثمار فيها، وتكون مكملة للأسواق العقارية التقليدية، وتوفر فرصا للتداول اللحظي، وتتيح فرصة أكبر لتوفير السيولة التي تُعد أحد معوقات الأصول العقارية.

وخلال الفترة الأخيرة شهدت الثروة العقارية في مصر تنوعا وتعددا كبيرا، فتضم التجمعات السكنية والسياحية والترفيهية والإدارية والتجارية وغيرها، كما تتنوع المناطق الجغرافية

مع اتساع حدود الدولة والنهضة العمرانية التي شهدتها مصر طيلة السنوات القليلة الماضية، فتتوفر العقارات بمنطقة البحر المتوسط والساحل الشمالي وكذلك على ساحل البحر الأحمر، بالإضافة للمدن الجديدة ومدن الجيل الرابع ذات ناطحات السحاب مثل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة ومدينة الجلالة وغيرها من المدن الجديدة بالمحافظات المختلفة، وتنوع العقارات أيضا من حيث الجهات المنفذة للمشروعات المختلفة، سواء جهات تابعة للقطاع الخاص أو جهات حكومية. وتساعد تلك الثروة العقارية وتنوعها على تعزيز التوجه نحو تصدير العقار، وتوفير مختلف المتطلبات التي تتناسب مع رغبات المشترين المحتملين على اختلافها. فكرة تصدير العقار ليست جديدة أو مستحدثة، بحسب دراسة للمركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية حملت عنوان «تصدير العقار المصري بين الفرص والمخاطر» إذ تم طرحها في مصر منذ نحو خمسة عشر عامًا، ويتم تنفيذها في عدد من الدول مثل: الإمارات، اليونان، إسبانيا، البرتغال، كولومبيا، ومالطا، وغيرها من الدول. وتم إعادة إحياء الفكرة في ظل جاذبية العقارات المصرية داخليًا وخارجيًا، إذ تتسم العقارات بأنها أكثر الأصول استقرارًا، وقد استطاع قطاع العقارات المصرية أن يكون ضمن أبرز القطاعات التي حققت مكاسب في ظل الأزمات. وقد دفع رواج سوق العقارات بالشركات العقارية لتعظيم مكاسبها من خلال توسعة السوق والاستفادة من الفرص بالسوق العالمية الأكبر، وقد كان مشروع إسكان «بيت الوطن» أول المشروعات التي نفذت فكرة تصدير العقار من خلال استهداف المصريين المغتربين بالخارج

والراغبين في الحصول على عقار في مصر والدفع بالعملة الأجنبية. كان مجلس الوزراء قد اتخذ عدة قرارات لتنشيط ملف تصدير العقار، وتم تسهيل إجراءات تملك الأجانب للعقارات المصرية، كما تم طرح عدد من المحفزات لتعزيز نجاح تصدير العقار، منها فرص الحصول على الجنسية والإقامة عند تملك عقار في مصر. وبالنسبة لمنح الجنسية، فقد تقرر منح الجنسية المصرية لمن يشتري عقارًا بمبلغ لا يقل عن 300 ألف دولار، أو يجمد وديعة بنكية بقيمة 500 ألف دولار لمدة 3 سنوات دون فوائد، على أن تسترد بعد انتهاء المدة بالعملة المصرية.

وعلى صعيد منح الإقامة، فقد تقرر منح الإقامة للأجانب لمدة خمس سنين قابلة للتجديد لمن يملك عقارًا أو أكثر بمبلغ لا يقل

عن 200 ألف دولار أمريكي، والإقامة لمدة ثلاث سنين قابلة للتجديد لمن يملك عقارًا أو أكثر بمبلغ لا يقل عن 100 ألف دولار أمريكي، والإقامة لمدة سنة قابلة للتجديد لمن يملك عقارًا أو أكثر بمبلغ لا يقل عن 50 ألف دولار أمريكي. بجانب الموافقة على منح الإقامة للأجانب لمدة ثلاث سنين بموجب وديعة بنكية بقيمة 100 ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة الأجنبية الأخرى، ولمدة سنة بموجب وديعة بنكية بقيمة 50 ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة الأجنبية الأخرى. وساعد قرار تحرير سعر الصرف على تشجيع فكرة تصدير العقار في مصر؛ فمع تراجع قيمة الجنيه المصري أصبحت الأصول العقارية أكثر تنافسية للمستثمر الأجنبي والمصريين العاملين بالخارج. وعلى الجانب الآخر، فإن رواج

بعض القطاعات يدعم فكرة تصدير العقار، فيعتبر نشاط قطاع السياحة أحد عوامل جذب وتحفيز تصدير العقار. وكذلك بالنسبة لقطاع التعليم، فمع وفود الطلاب للدراسة في مصر تسعى أسرهم لتملك عقار طوال مدة الدراسة، ومن ثم تنعكس جهود الدولة المعنية بتلك القطاعات على تنشيط عملية تصدير العقارات. يتيح تصدير العقار عددًا من الفرص بالنسبة لقطاع العقارات التي تنعكس بلا شك على الاقتصاد المصري بصفة عامة. بحسب الدراسة، فعلى مستوى قطاع العقارات، فسوف يسهم تصدير العقار في تحسين ربحية الشركات العقارية بعد توسعة السوق بضم المشترين المحتملين من مختلف دول العالم، بالإضافة لجذب العاملين المصريين بالخارج، بما يزيد من حجم المبيعات ومن ثم الأرباح، ويسمح بدخول شركات جديدة للسوق

300

مليار دولار حجم سوق
تصدير العقار عالمياً



المصري ويزيد من التنافسية، ويعزز من فرص تحسين نوعية المنتج العقاري وتطوير قطاع العقارات بصفة عامة. وعلى مستوى الاقتصاد، يعزز تصدير العقار فرص توفير النقد الأجنبي للدولة، خاصة بعد تطوير الدولة للبنية التحتية في كافة أنحاء الجمهورية، وإنشاء شبكة الطرق والكباري لتسهيل التنقل بين أطراف الدولة، ثم تم التوجه نحو إفساح المجال للقطاع الخاص بما يمكن شركات القطاع الخاص العقارية من توفير المنتجات العقارية المتوافقة مع احتياجات المستثمرين الأجانب والعاملين المصريين بالخارج. ومع زيادة حجم الطلب على العقارات يدفع ذلك بدخول شركات عقارية جديدة للسوق المصرية، بما يزيد من حجم الاستثمار الخاص المباشر، ويرفع معدلات النمو الاقتصادي، ويوفر فرصاً أكبر للعمالة.

ورغم وجود عددٍ من الفرص التي يُتيحها تصدير العقار، إلا أن هناك عدد من التحديات التي تواجه تلك الآلية، وتؤثر على فاعليتها في تحقيق أهدافها، ومنها اضطراب أسعار العملة المحلية واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر بالسوق الموازية، والذي يدفع المشتري إلى تحويل العملة الأجنبية بالسوق الموازية للاستفادة من فرق العملة ثم شراء العقار بالعملة المصرية، ولم تعد ميزة الحصول على الإقامة أو الجنسية من محفزات شراء العقار بالعملة الأجنبية بالنسبة للمواطنين المصريين العاملين بالخارج، الأمر الذي يتطلب وجود محفزات حقيقية للتخلي عن العملة الصعبة مقابل شراء العقار المصري. ومن جهة أخرى، تعد أزمة تسجيل العقارات أحد تحديات فكرة تصدير العقار، الأمر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات تيسر التسجيل العقاري وتفعل منظومة الرقم القومي لكافة العقارات.

وعلى مستوى سوق العقارات، تواجه الشركات العقارية تحديات الارتفاع والتقلب الشديد في أسعار مواد البناء، فضلاً عن تحديات استيراد المواد الخام وتراجع قيمة العملة المحلية، مما ترتب عليه تعطل تنفيذ بعض المشروعات وعدم القدرة على حساب التكاليف ومن ثم صعوبة تسعير الوحدات.

ضرورة وضع خطة ترويجية جيدة لتسويق المنتج العقاري المصري وخلق طلب من خلال التواجد على المنصات العقارية العالمية

وعلى مستوى المنافسة الدولية، يلاحظ اتساع حجم سوق تصدير العقار عالمياً والذي يقدر بنحو 300 مليار دولار سنوياً، إلا أن نصيب مصر من ذلك السوق يعد ضئيلاً جداً، الأمر الذي يتطلب إعداد خطة ترويجية جيدة لتسويق المنتج العقاري المصري، وخلق طلب جديد من خلال الوجود على المنصات العقارية العالمية، وتدشين حملات ترويجية للعقار المصري، وتسهيل الحكومة المصرية إجراءات تملك المستثمرين العرب والأجانب للعقارات المصرية، مع ضرورة وضوح إجراءات وشروط

منح الجنسية والإقامة وتحديد آليات إعادة البيع عند الحاجة، ومراعاة الأبعاد الأمنية المرتبطة بتصدير العقار، ودراسة فكرة الإيجار نظير الإقامة لمدة محددة، ودعم الصناعات الوطنية المكملة لقطاع التشييد والبناء، مع أهمية قيام المطورين العقاريين بتوظيف أحدث التقنيات الحديثة لإنشاء منازل ذكية صديقة للبيئة بما يتوافق مع حاجة المشتري المحتمل. ولعل من أبرز متطلبات السوق العقارية توفير آليات نافذة لضبط السوق العقارية، وإنهاء النزاعات بين المشتري والمطور لزيادة الثقة بالسوق المصرية، وجذب مزيد من المشترين. ويأتي ضمن المخاطر المحتملة لتصدير العقار، التأثير المحتمل على حركة الأسعار، لا سيما في ظل إقبال المواطنين بالدولة على شراء العقار كمخزن للقيمة مع تراجع قيمة العملة في ظل الازمات الاقتصادية، وعند النجاح في جذب المزيد من الطلب على سوق العقار يتوقع المزيد من ارتفاع الأسعار والمضاربة في سوق العقارات، بما يؤثر على قدرة المواطن المصري على إشباع الحاجة إلى المسكن بأسعار مناسبة وبالعملة المحلية.

تجربة رائدة

شنايدر إلكترونيك وماجنوم العقارية يستعرضان شراكتهمما الرائدة في قطاع المباني الذكية في COP28



استعرضت شنايدر إلكترونيك وشركة ماجنوم العقارية، التابعة لمجموعة روابي القابضة، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) بدولة الإمارات تجربتهما الرائدة في قطاع المباني الذكية القائمة على التكنولوجيا الرقمية لتحقيق كفاءة استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المباني والارتقاء بمعايير الاستدامة داخل القطاع العقاري، من خلال برج فوريس إنترناشيونال تاور المستقبلي في العاصمة الإدارية الجديدة، وهو المشروع الأول في العالم الذي سيعمل بالكامل من خلال منظومة (LOHC)، والتي تتيح تخزين الهيدروجين ونقله وإطلاقه بطريقة آمنة وصديقة للبيئة. وكان سيباستيان ريز، رئيس شنايدر إلكترونيك لمنطقة شمال شرق أفريقيا والمشرق العربي؛ وماجد مرعي، الرئيس التنفيذي لشركة ماجنوم العقارية وقعا مذكرة التفاهم في يونيو الماضي بين الشركتين لتشغيل البرج، والتي تأتي في إطار استراتيجية الشركتين نحو تعزيز الابتكار في القطاع العقاري، والتوسع في الاعتماد على الكهرباء لتوفير حلول للطاقة لمباني خالية من الانبعاثات من خلال Electricity 4.0 الذي تقدمه شنايدر إلكترونيك، والمساهمة في خلق مستقبل مستدام عن طريق استخدام طاقة صديقة للبيئة، أكثر نظافة وذكاء وتقليل 68% من الطاقة المفقودة والمهدرة حالياً نتيجة ضعف كفاءة الإنتاج والاستهلاك.

وقال رئيس شنايدر إلكترونيك لمنطقة شمال شرق أفريقيا والمشرق العربي، يشهد قطاع المباني والمدن الذكية تطوراً غير مسبوق مما يستلزم تسريع وتيرة التحول الرقمي لمساعدة المطورين على تحسين جودة وتطوير أعمالهم. فوفقاً لدراسات أجرتها شنايدر إلكترونيك، تستهلك المباني ما يقرب من 30% من الطاقة حول العالم وهي مسؤولة عن 40% من الانبعاثات الكربونية. لذلك فإن التعاون مع شركة ماجنوم العقارية من خلال برج فوريس إنترناشيونال تاور، هو نموذج للشراكات الناجحة ودورها في دفع عجلة الابتكار وكفاءة الطاقة والموارد والاستدامة للأمام. وقال عثمان إبراهيم، الرئيس التنفيذي لمجموعة روابي القابضة ونائب رئيس مجلس إدارتها ونائب رئيس مجلس إدارة ماجنوم العقارية، باعتبارنا مؤسسة نلتزم بالاستدامة طويلة المدى في المنطقة، يسعدنا أن نوقع مذكرة التفاهم مع شنايدر إلكترونيك لدفع حلول مناخية ذكية مبتكرة تعالج تحديات التنمية الحضرية.»

والمدن، يمكننا لعب دور محوري لخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق الاستدامة وهو ما يتطلب جهداً جماعياً. ويأتي التعاون مع شنايدر إلكترونيك تجسيدا لالتزامنا بتشييد مباني ذكية في المنطقة قادرة على توليد كافة احتياجاتها من الطاقة من مصادر نظيفة ومستدامة مما يعمل على تحقيق تغيرات جذرية في المنطقة.» بموجب اتفاقية الشراكة، سوف يتم تشغيل برج «فوريس إنترناشيونال تاور» من خلال منظومة ناقلات الهيدروجين العضوية السائلة، والتي تعتبر أحد حلول الطاقة النظيفة والمتجددة الحالية من الانبعاثات الكربونية، حيث سيتم إنتاج الهيدروجين النظيف باستخدام نفايات بلاستيكية غير قابلة لإعادة التدوير ونفايات عضوية أخرى كمواد خام لإنتاج الطاقة. لن يكتفي البرج بمعالجة تحديات الطاقة الحرجة فحسب، وإنما سيلبي أيضاً احتياجات عملياته التشغيلية على مدار الساعة بطريقة مستدامة. كما سيتم تخزين فائض الهيدروجين النظيف لاستخدامه في مجموعة واسعة من التطبيقات الأخرى لدعم احتياجات الطاقة للشركات العاملة في المنطقة. وتقوم شنايدر إلكترونيك بتقديم باقة متنوعة من حلول المباني المصممة لخفض الانبعاثات وتوفير إدارة مستدامة للطاقة والتي تشمل أنظمة مراكز التوزيع، منصة بيانات المباني، الشبكات الصغيرة (microgrid)، وأنظمة معالجة المياه والري الذكي وغيرها.

مجتمع مستدام

شنايدر إلكترونيك توقع مذكرة مع ريدكون بروبورتيز لتعزيز الاستدامة بـ«جولدن جيت»

وقعت شنايدر إلكترونيك مذكرة تفاهم مع شركة ريدكون بروبورتيز، لدمج حلول برمجيات أفيشا (AVEVA) المتطورة، المقدمة بواسطة شنايدر إلكترونيك في المشروع الرئيسي لريدكون بروبورتيز، جولدن جيت، أول مجتمع مستدام في القاهرة الجديدة، ليصبح معياراً للمجتمعات الذكية المستدامة في السوق المصري. على هامش مؤتمر المناخ COP28.

بموجب مذكرة التفاهم ستقوم شنايدر إلكترونيك بتطبيق ودمج تقنيات وحلول برمجيات أفيشا (AVEVA) في عمليات إدارة نظم ومرافق مشروع جولدن جيت، والذي يصل حجم استثماراته إلى 20 مليار جنيه،

ستوفر شنايدر إلكترونيك مركز العمليات الموحد من أفيشا والذي يتيح التحكم المركزي للمشروع من خلال إمكانية المراقبة الآمنة لكافة عمليات المشروع باستخدام نموذج لإدارة الوصول والتحليل اللحظي للعمليات، والإبذارات، والأحداث والبيانات المخزنة وتحويلها لمصدر معلومات موحد مما يجعل تشغيل وصيانة النظام أكثر كفاءة ومرونة، بالإضافة إلى الإدارة المثالية لاستهلاك الطاقة والمياه وأنظمة الري، وتوفير نظام يمكن تطويره لربط وإدماج عدد أكبر من المرافق والعمليات، وتعزيز العمليات التشغيلية للموارد والتأكد من إتاحتها على مدار الساعة مثل المصاعد والسلالم الكهربائية وغيرها.

قال سيباستيان ريبز، رئيس شنايدر إلكترونيك لمنطقة شمال شرق أفريقيا والمشرق العربي قائلاً: نحن ملتزمون ببناء شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات، لتعزيز جهودنا المشتركة في مواجهة تحديات المناخ، وبناء مستقبل مستدام مصر، كأحد التزامات شنايدر إلكترونيك الست طويلة الأجل لتحقيق الاستدامة، حيث تعتمد كبرى شركات التطوير العقاري في مصر على حلولنا المستدامة في بناء مدن المستقبل الخضر. ويسعدنا التعاون مع شركة ريدكون بروبورتيز والتي تعكس التزامنا بدعم جهود التحول الرقمي في مصر، وتعزيز كفاءة الطاقة والاستدامة من خلال حلول برمجيات أفيشا في إدارة المباني الذكية،

وأضاف، فخورون بتقديم حلولنا المتطورة عالية الكفاءة في إدارة المباني والمدن الذكية



شركة ريدكون بروبورتيز بشكل أكثر فاعلية، والتي ستساعد على تحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز وتيرة التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا لتحقيق كفاءة استهلاك الطاقة والحفاظ على الموارد وخفض الانبعاثات الكربونية من أجل عالم مستدام للجميع".

من جانبه قال المهندس طارق الجمال، رئيس مجلس إدارة شركة ريدكون بروبورتيز، ندرك أن تطبيق مفاهيم الاستدامة في أعمالنا سيضيف قيمة كبرى للمشاريع التي نطورها، إلى جانب المساهمة في تطوير مستقبل أفضل للأجيال القادمة. لذا نحن سعداء بتجديد شراكتنا الاستراتيجية مع شركة شنايدر إلكترونيك، التي تأتي في إطار خططنا لتفعيل مفهوم المباني المستدامة، لتصميم وبناء المنشآت بطريقة تحد من التأثير البيئي السلبي، وتعزز الاستدامة بزيادة فاعلية استخدام الموارد الحديثة لتحقيق تفعيل التطبيقات التكنولوجية الحديثة لتحقيق الاستدامة، والتي تستند على تحليل البيانات باستخدام الذكاء الاصطناعي، لتقدم حلولاً تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مشروع جولدن جيت. نحن نثق في قدرات وكفاءة شنايدر إلكترونيك ونسعى للاستفادة من خبراتها لمساعدتنا في تعزيز الكفاءات التشغيلية والتنمية المستدامة في مشروعنا.

وأضاف، أحمد عبد لله، نائب رئيس مجلس إدارة شركة ريدكون بروبورتيز، تعتبر المباني الخضراء جزءاً أساسياً من التطور في قطاع العقارات المصري، وتحسين جودة الحياة ورفع القيمة العقارية، وتساهم هذه المباني في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ونحن نحرص على تبني معايير البناء العالمية، ونلتزم بالتاليات التي من شأنها دعم تحقيق الاستدامة في مشروعنا، ونتطلع إلى أن تلعب شنايدر إلكترونيك دوراً حيوياً في تنفيذ حلول مستدامة في مشروع جولدن جيت، بما يساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية للمشروع، خلق بيئة استثمارية متطورة ومبتكرة تلبي تطلعات عملائنا وتحقيق التنمية بشكل شامل".

ومن جانبه، قال نايف بو شعيا، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بشركة أفيشا، يسهم استخدام الحلول التقنية وبرمجيات أفيشا في تعزيز التحكم المركزي المدعوم بتقنية إنترنت الأشياء IoT وتحليل البيانات لتحقيق مرونة كبيرة في العمليات، لخفض الانبعاثات الكربونية وتقليل استهلاك الطاقة للوصول إلى معدل صفر كربون، وهو ما يساعد شركائنا في ريدكون بروبورتيز على الوصول لأحد أهم أهدافهم بأن يكون مشروع جولدن جيت، أول مجتمع مستدام في القاهرة الجديدة، ليصبح معياراً للمجتمعات الذكية المستدامة.



مستدام

ذكية

«تطوير مصر» توقع اتفاقية مع «شنايدر إلكترونيك» لتطبيق أحدث حلول المدن المستدامة بـ«إلمونت الجلالة»

المراقبة الآمنة لكافة عمليات المشروع باستخدام نموذج لإدارة الوصول والتحليل اللحظي للعمليات، والإبذارات، والأحداث والبيانات المخزنة وتحويلها لمصدر معلومات موحد مما يجعل تشغيل وصيانة النظام أكثر كفاءة ومرونة، بالإضافة إلى الإدارة المثالية لاستهلاك الطاقة والمياه وأنظمة الري، وتوفير نظام يمكن تطويره لربط وإدماج عدد أكبر من المرافق والعمليات، وتعزيز العمليات التشغيلية للموارد والتأكد من إتاحتها على مدار الساعة مثل المصاعد المائلة وحلول النقل الأخرى.

وتعد شركة تطوير مصر، أول شركة تطوير عقاري مصرية تتعاقد مع شركة شنايدر إلكترونيك للاستفادة من خدماتها في تحقيق أسلوب حياة ذكي ومستدام بمشروعات الشركة، إذ سبق وتعاقدت «تطوير مصر» عام 2019 مع «شنايدر إلكترونيك» لاستخدام منصة EcoStruxure في عمليات تخطيط وتطوير البنية التحتية الذكية لمشروعات تطوير مصر، وكذلك استخدام منصة iTWO من Software RIB، لتوفير حلول البناء وإدارة المشاريع الذكية في القطاع العقاري، ودمج التقنيات الرقمية المتطورة بمشروعاتها الحالية.

«تعمد رؤية «تطوير مصر» لإنشاء مشروعات عمرانية مستدامة وذكية وسعيدة، من خلال الاستعانة بأحدث الحلول التكنولوجية التي تقدمها كبرى الشركات العالمية في تصميم وتنفيذ وإدارة محفظة مشروعات الشركة المتنوعة، بهدف الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تحسين جودة الحياة للعملاء وتخفيض تكلفة المعيشة».

في إطار مشاركة الشركة بمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP28، أعلنت الشركة توقيع اتفاقية مع شركة شنايدر إلكترونيك، الرائدة في مجال التحول الرقمي لإدارة الطاقة والتحكم الآلي، للاستفادة من أحدث الحلول والبرمجيات المبتكرة لمنصة أفيشا «AVEVA» لإدارة مرافق وخدمات مشروع إلمونت الجلالة بما يساهم في تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض التكلفة.

وبموجب الاتفاقية، ستوفر منصة «AVEVA» حلول البرمجيات المبتكرة في إدارة نظم ومرافق مشروع إلمونت الجلالة الواقع على ساحل البحر الأحمر، من خلال إمكانية



«شنايدر إلكترونيك» وLMD توقعان مذكرة تفاهم لتقديم حلول إدارة المدن الذكية لعدد من المشروعات في مصر ودبي

الشركة بتطبيق جميع معايير الاستدامة في مشاريعنا المختلفة في LMD Egypt وLMD UAE، بما في ذلك مشروع One Ninety وهو مشروع متعدد الاستخدامات ومشروع Stei8ht المجتمع الحضري للفال السكنية، ومشاريعنا في الإمارات. نحن متحمسون للتعاون مع الشركات الدولية، حيث تحقق شراكتنا مع شنايدر إلكترونيك، الرائدة عالمياً في إدارة الطاقة والتحكم الآلي رصاً كبيراً. نحن نثق في أن حلول شنايدر إلكترونيك المستدامة المتقدمة ستساعدنا في تحقيق هدفنا في تعزيز السلامة والراحة والاستدامة لعملنا. وتعدنا بدمج هذه المثل الأيديولوجية في مشاريعنا يعكس إخلاصنا للحفاظ على البيئة ورفع جودة الحياة للسكان.» وأكد سلطان على الدور الحيوي الذي ستلعبه المدن الذكية في تشكيل مستقبل قطاع العقارات.

والعمل من أجل عالم ذو مناخ إيجابي باستخدام التكنولوجيا. وأضافت أمل الشاذلي، نائب رئيس شركة شنايدر إلكترونيك لأفريقيا والشرق الأوسط لقطاع الطاقة الرقمية والجديدة وبرمجيات إدارة الطاقة، قائلة: «الشراكة هي ركيزة أساسية في إستراتيجيتنا للنمو والتوسع في منطقة دول الخليج عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بوجه خاص، ونحن ملتزمون بتعزيز التعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة في المنطقة، بما في ذلك الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري. إن شراكتنا مع شركة LMD تجسد التزامنا بدعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة، حيث نسعى إلى تقديم حلول متطورة لتوفير الطاقة وإدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة.» فيما أكد المهندس عمرو سلطان، الرئيس التنفيذي لشركة LMD، التزام

ومفاتيح النقل الأوتوماتيكي ASCO ATS، ونظام SCADA لإدارة الطاقة والتحكم لمختلف المشروعات. وقال سيباستيان ريبز، رئيس شنايدر إلكترونيك لمنطقة شمال شرق أفريقيا والشرق العربي، أن التوسع في تبني حلول الاستدامة، هدف عالمي في ظل التأثير بالتغيرات المناخية، لذلك تساعد تطبيقات شنايدر إلكترونيك على خفض الانبعاثات الكربونية وتقليل استهلاك الطاقة، حيث تشير الدراسات أنه بحلول عام 2050، ستصبح المنازل أكبر مستهلك للكهرباء، ونحن على ثقة أن حلولنا المتكاملة في إدارة مباني المستقبل ستساعد شركة LMD، على تطبيق مفهوم المدينة الذكية في مشروعاتها بدبي وأيضاً بمشروعها في مصر One Ninety و Stei8ht، لتحقيق هدفنا المشترك وهو تعزيز الاستدامة

لإدارة المباني الذكية كجزء من حرصها الدائم على تعزيز شراكتها مع القطاع الخاص. وتشمل هذه الحلول مركز العمليات الموحد من أفيقا، الذي يتيح التحكم المركزي للمشروع من خلال إمكانية المراقبة التمتة لكافة العمليات باستخدام نموذج إدارة الأصول والتحليل اللحظي للعمليات، والإنذارات، والأحداث والبيانات المخزنة وتحويلها لمصدر معلومات موحد بالإضافة إلى إدارة استهلاك المياه وأنظمة الري، وتوفير نظام يمكن تطويره ليشمل عددًا أكبر من المرافق والعمليات، وتعزيز العمليات التشغيلية للموارد والتأكد من إتاحتها على مدار الساعة مثل المصاعد والسلالم الكهربائية وغيرها. كما ستقوم شنايدر إلكترونيك بتوفير لوحات الجهد المتوسط، ووحدات الربط الحلقية، ونظام إدارة المباني، وأنظمة منع انقطاع التيار،

وقعت شركة شنايدر إلكترونيك العالمية المتخصصة في مجال التحول الرقمي لإدارة الطاقة والتحكم الآلي، وشركة LMD الرائدة في مجال العقارات، مذكرة تفاهم لتطبيق حلول متطورة ومستدامة لإدارة المدن الذكية لعدد من المشروعات الشركة في مصر والإمارات العربية المتحدة. تشمل الاتفاقية مشروع Stei8ht و One Ninety في مصر، بالإضافة إلى مشروعات شركة LMD في دبي، لتنفيذ حلول المباني الذكية وبرمجيات أفيقا(AVEVA)، لإدارة نظم ومرافق المشروعات والحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز ممارسات الطاقة الصديقة للبيئة في المشروعات. بموجب هذه الاتفاقية، ستقوم شنايدر إلكترونيك بتزويد مشروعات شركة LMD UAE و LMD Egypt بحلولها المتكاملة



خطة طموحة

«مصر إيطاليا».. إنجازات مميزة

محمد هاني العسال: عام 2024 عام العاصمة الإدارية الجديدة

« نجحت شركة مصر إيطاليا في الاستحواذ على ثقة العملاء من خلال التزام الشركة في مواعيد التسليم وجودة التشطيب.. وتمكنت عبر تلك المصادقية ليس فقط من جذب عملاء جدد للشركة.. بل أن عملاء الشركة ينتظرون طرح مشروعات جديدة للشراء مرة أخرى، وهو ما يدل على أن العميل يجد في « مصر إيطاليا» الخدمة والجودة معا.»

المهندس محمد هاني العسال، الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا، يتوقع أن عام 2024 سيصبح عام العاصمة الإدارية الجديدة، خاصة بعد انتقال الوزارات والهيئات الحكومية للعمل في العاصمة الإدارية الجديدة، بالتزامن مع بداية التسليمات لعدد كبير من المشروعات، مما سيؤدي إلى رواج كبير في المبيعات مصحوبا بارتفاع في أسعار في هذه المنطقة تحديدا من مصر، خاصة أن العاصمة الإدارية الجديدة تأسست بفكر وتصميمات مختلفة عن كل مدن العالم سواء في الشكل المعماري أو البنية التحتية أو الخدمات التكنولوجية لتكون مدينة ذكية متكاملة لم

تحدث في المنطقة العربية من قبل. وتوقع الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا أن تتجاوز مبيعات الشركة بنهاية 2023 حاجزا 11 مليار جنيه، بعدما حققت 9.2 مليار جنيه مبيعات بنهاية الربع الثالث من العام، وأشار إلى أنه من المخطط أن تصل قيمة استثمارات الشركة بنهاية العام إلى نحو 3.5 مليار جنيه، مشيرا إلى أن حجم الاستثمارات بنهاية الربع الثالث من العام بلغت ثلاثة مليارات جنيه. وقال المهندس محمد هاني العسال أن عام 2023 عاما مميزا وحققته شركة مصر إيطاليا خلال هذا العام إنجازات مميزة سواء في المشروعات القائمة، أو في المشروعات

الجديدة، وأضاف أن الشركة لديها خطة طموحة خاصة بالتسليمات، ومن المخطط مع ختام العام الجاري تسليم ألفي وحدة، منها 90% بالعاصمة الإدارية الجديدة، منها ألف وحدة، عبارة عن 800 شقة و 200 فيلا بمشروع البوسكو، كما أن هذا العام سيشهد بداية تسليمات وحدات ومشروع الفينشي، في حدود 600 شقة و 200 فيلا، وهي أول مرحلة للمشروع بالعاصمة الإدارية الجديدة، بالإضافة إلى تسليم وحدات ومشروع «كاي السخنة» وكايرو بيزنس بارك يتم تسليم باقي المشروع، كل هذه التسليمات تتم مع ختام عام 2023.

ولفت الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا إلى المشروع الأول بالساحل الشمالي.. «سولاري»، مشيرًا إلى أن حجم الاستثمارات بالمشروع بشكل مبدئي تصل إلى 35 مليار جنيه، ومخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال عشر سنوات. وأكد «العسال» أن الشركة اتجهت إلى الاستثمار بالساحل الشمالي بعد الاهتمام والتخطيط الجيد للدولة فأصبح الساحل الشمالي محط أنظار للعالم، وأصبح جاذب للاستثمار وجاذبا للعملاء المصريين والعرب، وكذلك طلب عملاء الشركة. يقع مشروع «سولاري»، على مساحة 380 فدانًا في الكيلو 199 طريق إسكندرية مطروح،



محمد هاني العسال

11

مليار جنيه مبيعات متوقعة بنهاية عام 2023.. والاستثمارات تصل إلى 3.5 مليار جنيه

وجيز بعد 4.5 شهور من بداية تقديم الرسومات الهندسية، وهذا يأتي نتيجة التميز في التصميمات وكذلك الخدمات المرافقة للمشروع. وبدأنا في أعمال التسوية للأرض، ليبدأ عمل المقاولين بالمشروع مع بداية عام 2024، بالإضافة إلى تجهيز جزء من الشاطئ ليستطيع العملاء قضاء أوقات ممتعة قبل الاستلام خلال الصيف القادم، مع إظهار بعض الملامح للمشروع من تجهيز البوابة ومدخل المشروع.

وأضاف أن المشروع 80% منه فيلات و 20% شاليهات، بالإضافة إلى 100 ألف متر لاجونز، بالإضافة إلى الشاطئ لتكفي جميع رغبات العملاء، وهناك تنوع لإرضاء جميع

وهو موقع متميز جدا في أجمل بحر بالساحل الشمالي، وأشار الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا إلى أن المشروع حظي باهتمام كبير من الشركة، فالدراسة والتحضير استغرق نحو 9 أشهر، واعتمدت الشركة على أكبر مكتب استشاري هندسي في أمريكا EDSA والتصميمات في أكبر مكاتب هولندا، لكي نقدم للعميل مشروعًا مختلفًا ومتميزًا، خاصة أنه أول مشروع لشركة مصر إيطاليا بالساحل الشمالي.

وتابع «العسال» أن المشروع يعتبر من المشروعات القليلة في هذه المنطقة التي تمتلك شاطئًا رملي على البحر على مساحة ألف متر، وحصلنا على قرار وزارتي في وقت



الف وحدة بمشروع البوسكو.. وبداية تسليمات وحدات مشروع الفينشي.. وحدات بـ «كاي السخنة» وكايرو بيزنس بارك



مصر، ومن وجهة نظري أنها ستكون البداية القوية لفكرة التصدير العقاري بالساحل الشمالي، وهو ما شجع المستثمرين على الاستثمار في قطاع الفنادق، والمنافسة في

مصر، ومن وجهة نظري أنها ستكون البداية القوية لفكرة التصدير العقاري بالساحل الشمالي، وهو ما شجع المستثمرين على الاستثمار في قطاع الفنادق، والمنافسة في

مصر، ومن وجهة نظري أنها ستكون البداية القوية لفكرة التصدير العقاري بالساحل الشمالي، وهو ما شجع المستثمرين على الاستثمار في قطاع الفنادق، والمنافسة في

35
مليار جنيه حجم
استثمارات مشروع
«سولاري»، بشكل
مبدئي

العملاء، بالإضافة إلى إنشاء ناد رياضي وفندقين بإدارة عالمية، مع إنشاء منطقة خدمات بشكل جديد ومختلف، مستوحاة من المناطق التجارية بإيطاليا وميلانو وكادبري، وهو ما يميزنا عن المشروعات التقليدية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة مصر إيطاليا أن عميل الساحل الشمالي، يختلف عن عملاء القاهرة فمعظمهم يتجهون إلى الشراء في القاهرة الجديدة على سبيل المثال من سكان القاهرة فقط سوا للاستثمار أو السكن، كذلك عميل 6 أكتوبر أو زايد معظمهم من سكان محافظة الجيزة، وفي النهاية الدائرة محدودة، أما عميل الساحل الشمالي فيأتي من كل جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى أن هناك إقبالاً كبيراً من الأجانب والعرب والخليجيين، وإقبال أيضاً على الإقامة في الفنادق، ونسبة الإشغال وصلت 90% للعرب والأجانب في الفنادق.

وقال إن هذا الإقبال جاء نتيجة خطة قوية جدا من الدولة بداية من مدينة العلمين وحتى محافظة مطروح والحكومة وضعت هذه المنطقة على الخريطة السياحية العالمية، وتم الترويج لها بشكل كبير، وأصبحت بالفعل العلامة المضيئة لفكرة التصدير العقاري في

تقليلاً لاستراتيجية الإدارة..

شركة المطورون العرب القابضة تحقق نتائج أعمال تاريخية خلال 9 شهور من 2023

طفرة قوية في المبيعات لتسجل 3.8 مليار جنيه.. وزيادة في الأرباح بنسبة 485%



أيمن بن خليفة

يناير/30- سبتمبر) عام 2023 مقابل 690 مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة نمو 126%، وبلغ مجمل الربح 309 ملايين جنيه مقارنة بـ 220 مليون جنيه بنسبة نمو 141%، وبلغ صافي الربح 90 مليون جنيه مقابل 19 مليون جنيه خلال فترة المقارنة بنسبة نمو 485%.

في هذا الصدد قال الدكتور أيمن بن خليفة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة المطورون العرب القابضة، إن الطفرة المحققة في نتائج أعمال الشركة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 جاءت نتيجة تطبيق خطة متكاملة قائمة على محورين؛ الأول تطوير مشروعات الشركة القائمة من خلال زيادة حجم الإنفاق على الأعمال الإنشائية والذي ارتفع إلى 790 مليون جنيه خلال أول 9 شهور من العام الجاري مقابل 539 مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي مما يعكس حرص الإدارة على سرعة تسليم الوحدات للعملاء في المواعيد المتفق عليها مع الارتقاء بجودة المنتج، والمحور الثاني استغلال الطلب المرتفع على العقارات بطرح وحدات متنوعة تلبي احتياجات شريحة واسعة من العملاء مع

أعلنت شركة المطورون العرب القابضة (المسجلة بـ ARAB في البورصة المصرية)، نتائج أعمال الربع الثالث من عام 2023، والتي أظهرت نجاح الشركة في تحقيق أعلى مبيعات في تاريخها بلغت 1.355 مليار جنيه خلال الفترة من (يوليو-سبتمبر) من عام 2023 بنسبة نمو 272% وهي أعلى نسبة نمو بين الشركات العقارية المدرجة بالبورصة- كما حققت الشركة طفرة في صافي الربح خلال الفترة المالية ذاتها بنسبة نمو 984% لتصل إلى 36 مليون جنيه. يأتي ذلك استمراراً لمسيرة نجاح إدارة شركة المطورون العرب القابضة بقيادة الدكتور أيمن بن خليفة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، في تبني خطط مبتكرة لتعظيم الاستفادة من أصول الشركة المتنوعة (السكنية-التجارية-الفندقية)، وتنفيذ مشروعات تحقق تطلعات واحتياجات العملاء، بما ينعكس على تحقيق عوائد مالية مرتفعة ومستدامة على المدى الطويل.

واستطاعت شركة المطورون العرب القابضة، بيع عدد 532 وحدة سكنية خلال الربع الثالث من عام 2023 محققة مبيعات بلغت 1.355 مليار جنيه إجمالي مساحة حوالي 54.7 ألف متر مربع مقابل عدد 361 وحدة بمبلغ 498 مليون جنيه إجمالي مساحة حوالي 19.5 ألف متر مربع خلال نفس الفترة من العام الماضي، وذلك بفضل المرونة اللامحدودة بمزيج الوحدات المتوفر للعملاء، وكذلك تذييل مختلف التحديات الحالية المتعلقة بالنشاط العقاري.

وتمكنت «المطورون العرب القابضة» من تسليم عدد 72 وحدة إجمالي مساحة حوالي 7.7 آلاف متر مربع خلال الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بعدد 220 وحدة إجمالي مساحة حوالي 15.6 ألف متر مربع في العام الماضي، وبذلك يرتفع إجمالي عدد الوحدات المسلمة إلى 451 وحدة خلال أول 9 شهور من العام الحالي، ونتيجة لزيادة الحجم النوعي للإيرادات، نجحت الشركة في تحقيق طفرة في صافي الإيرادات لتصل إلى 185 مليون جنيه خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة نمو 84%، وبلغ مجمل الربح 105 ملايين جنيه بنسبة نمو 161%، وزاد نصيب السهم من الأرباح إلى 0.03 جنيهًا خلال الفترة ذاتها.

وعلى مستوى أداء «المطورون العرب القابضة» خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2023، حققت الشركة نموًا في المبيعات لتصل إلى 3.818 مليار جنيه- وهي أعلى قيمة مبيعات حققتها الشركة في هذه الفترة منذ تأسيسها- بنسبة نمو 274%، وبلغ صافي الإيرادات 872 مليون جنيه خلال الفترة من (1

تقديم أنظمة سداد تنافسية ومتنوعة. أضاف أن خطة إدارة شركة المطورون العرب أثمرت عن تحقيق الشركة أعلى مبيعات في تاريخها خلال فترة التسعة أشهر بلغت 3.8 مليار جنيه بنسبة نمو 274%، وزيادة صافي الربح خلال نفس الفترة بنسبة 485% مما ينعكس على تحقيق عوائد مرتفعة للمساهمين، ومساندة خطط الدولة في زيادة حجم الاستثمارات لتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن الشركة في طريقها لتسجيل أكبر مبيعات وأرباح في تاريخها هذا العام، وسنعمل على تحقيق نمو إيجابي متزايد خلال السنوات المقبلة.

وانعكست نتائج الأعمال القوية لشركة المطورون العرب القابضة، بشكل إيجابي على أداء سهم الشركة المدرجة بالبورصة المصرية، والذي ارتفع بنسبة 122% منذ 1 يناير وحتى نهاية جلسة تداول يوم 13 نوفمبر الجاري ليصل إلى مستوى 1.09 جنيهًا، هذا بخلاف توزيع سهم مجاني لكل 10 أسهم أصليين على المساهمين يوم 9 أغسطس الماضي.

ونجح سهم شركة المطورون العرب القابضة في تحقيق ثاني أعلى نسبة صعود بين الشركات العقارية المقيدة بالبورصة، مما يشير إلى ثقة المستثمرين من المؤسسات والصناديق المالية المحلية والأجنبية في قوة الأداء المالي للشركة، وتميزها عن غيرها من الشركات العقارية المدرجة بتنوع في حجم محفظة الأراضي التي تمتلكها الشركة داخل وخارج البلاد، وإدارة قوية تمتع بخبرات في القطاعين العقاري والمالي قادرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة المقبلة.

وتسعى شركة المطورون العرب القابضة إلى المضي قدمًا في دفع مستويات البيع بالتزامن مع تقديم حزمة مرنة من طرق الدفع المتنوعة، وكذلك مواكبة مختلف التحديات المتعلقة بأسعار مدخلات عناصر النشاط، بما يتيح زيادة معدلات النمو المحققة بالشركة، وتحقيق نتائج أفضل بنهاية العام الحالي، وتتوقع الشركة انطلاق المشروعات الخارجية خلال عام 2024، من خلال المضي قدمًا في إنهاء الإجراءات الخاصة بمشروع بورتو أغادير، واستكمال مراحل مشروع بورتو البحر الميت.

يذكر أن رأس المال المصدر والمدفوع لشركة المطورون العرب القابضة بلغ في 14 نوفمبر عام 2023 حوالي 772.4 مليون جنيه موزع على 1.3 مليار سهم بقيمة اسمية 0.6 جنيه، وبلغ مجموع حقوق الملكية في 30 سبتمبر عام 2023 حوالي 1.3 مليار جنيه بقيمة دفترية للسهم 0.99 جنيهًا.

مرحلة جديدة

«أورا ديفلوبرز إيجيبت» تبدأ تسليم المرحلة الأولى من مشروع ZED الشيخ زايد بداية العام



قال رجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس، رئيس مجلس إدارة شركة أورا ديفلوبرز، إن الشركة تخطط لتنفيذ مشروعين في الساحل الشمالي والقاهرة الجديدة على مساحة إجمالية تبلغ نحو 393 فداناً، وأوضح أن مشروع الساحل الشمالي على مساحة 218 فداناً، مشروع القاهرة الجديدة على مساحة 175 فداناً، مشيراً إلى أن الشركة تعزم بدء تنفيذ المشروعين خلال 2024، وأضاف نخطط لتنفيذ مدينة في العراق خارج بغداد بمساحة 75 مليون متر مربع مسطح، وهو 5 أضعاف حجم مشروعنا المستهدف تنفيذه في الإمارات.

وأكد المهندس نجيب ساويرس الرئيس أن إنجازات الحكومة في تنفيذ البنية التحتية لا يمكن إنكارها، وساهمت في تنشيط الاستثمارات بشكل كبير. مؤكداً أنه على استعداد لدراسة أي فرص لاقتناص أي من الطروحات الحكومية.

وكشف «ساويرس» عن خطة شركته للاستثمار في 3 فنادق جديدة، اثنان منها للساحل الشمالي والأخير سيكون في منطقة الأهرامات بإطلالة على المتحف المصري الجديد، مؤكداً أن الاستثمارات في المجال الفندقي يأتي على رأس أولويات الشركة.

وأضاف «ساويرس»، خلال مؤتمر صحفي لشركة «أورا» للتطوير العقاري، أن الدولار مشكلة مؤرقة للشركات خاصة التطوير العقاري، مؤكداً أن الشركة مستمرة في إطلاق المشروعات الجديدة نتيجة للطلب القوي في السوق المصرية، وأكد أن إجراء تحريك جديد لسعر صرف الجنيه للفترة المقبلة هو إجراء ضروري، والأكثر أهمية للمستثمر هو الإلتاحة وتوافر العملة وليس السعر، لأن السوق عادة ما تستعيد توازنها بعد ذلك.

وتابع، أن شركة «أورا» للتطوير العقاري أصبحت ثاني أكبر شركة من حيث المبيعات في السوق المصرية بحجم مبيعات 55 مليار



المهندس نجيب ساويرس خلال المؤتمر الصحفي

جنيه، ولفت إلى أن شركته للتطوير العقاري لا تنتوي الدخول حالياً للسوق السعودية، حيث تمتلك مشروعاً ضخماً في الإمارات حالياً بحجم مبيعات ضخم يتجاوز 15 مليار دولار لمدة 10 أعوام.

ومن ناحية أخرى، تبدأ مرحلة التسليم إلى المرحلة الأولى من المشروع السكني ZED الشيخ زايد مطلع العام المقبل، بحسب ما أعلنته شركة أورا ديفلوبرز إيجيبت، مما يؤكد التزام الشركة الراسخ بالابتكار وبناء مجتمعات متميزة، وحرص الشركة على الإيفاء بوعودها المتعلقة بمواعيد تسليم المشاريع وفق ما تنص عليه العقود الموقعة من قبلها. ويجمع المشروع بين المساحات متعددة الاستخدامات والوحدات السكنية والتجارية

إطلاق «أورا لإدارة المنشآت» (أو بي أم) لتقديم خدمات إدارة وصيانة المنشآت والمشروعات

بالابتكار وتحقيق رضى العملاء. وقالت سالي شومان، الرئيسة التنفيذية للشركة الجديدة: أن أورا لإدارة المنشآت (أو بي أم) ليست مجرد خدمة، بل هي التزام بخلق تجارب سكنية تتجاوز الأنماط التقليدية. والشركة لا تقوم فقط بإدارة المشروعات، بل تتولى كذلك رعاية المجتمعات ووضع معايير جديدة للتميز والابتكار في القطاع.

واحتفالاً بإنجاز بداية مرحلة التسليم إلى المرحلة الأولى من مشروع ZED الشيخ زايد في مطلع العام المقبل وإطلاق شركة أورا لإدارة المنشآت (أو بي أم)، نظمت «أورا ديفلوبرز إيجيبت» جولة في ZED بارك داخل مشروع ZED الشيخ زايد. وبحضر المهندس نجيب ساويرس، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة المجموعة، إضافة إلى وفاء لطيف رئيس مجلس الإدارة شركة، وهيثم عبد العظيم وعمرو عبد المنعم رئيسا القطاع الفني في الشركة.

ويستعد ZED الشيخ زايد حالياً لاستقبال أول سكانه، فيما تستمر «أورا ديفلوبرز إيجيبت» في تعزيز مسيرتها في السوق وتحويل الأمل إلى حقائق ملموسة حيث يكون التفوق والالتزام في صلب مشاريعها.

تحقيق التميز وتجربة عملاء آمنة ورفيعة المستوى، من خلال تقديم حلول مبتكرة في مجال إدارة وصيانة المنشآت والمشروعات من قبل محترفين ذوي موهبة ومهارات وجديرين بالثقة. ويشمل تخصص «أورا لإدارة المنشآت» (أو بي أم) إدارة وصيانة المنشآت والمشروعات مجموعة أهداف رئيسية متنوعة، بما فيها علاقات العملاء، والعمليات التقنية، وإدارة وصيانة المنشآت والمشروعات، وإجراءات مراقبة الجودة. تهدف أورا لإدارة المنشآت (أو بي أم) إلى إرساء معايير جديدة للتميز والابتكار في قطاعها. وقد طبقت الشركة أيضاً أول نظام لإدارة المرافق والعقارات يمكنه بالكامل في مصر، وهو دليل على التزامها

ومحلات التجزئة. وقال هيثم عبد العظيم، عضو مجلس الإدارة المنتدب، مع قرب حلول بداية مرحلة التسليم من ZED الشيخ زايد في مطلع العام المقبل، استطاعت أورا ديفلوبرز إيجيبت تجاوزت كل التحديات بإصرار وعزم، وهو ما يعتبر شهادة على التزامنا الراسخ بالتميز في خدمة عملائنا. وفي الوقت نفسه، أطلقت «أورا ديفلوبرز إيجيبت» الشركة الجديدة «أورا لإدارة المنشآت (أو بي أم)»، والمتخصصة في تقديم خدمات إدارة وصيانة المنشآت والمشروعات، والتي تهدف إلى تقديم خدمة عملاء عالمية المستوى. ولكونها رائدة في السوق، تسعى شركة أورا لإدارة المنشآت (أو بي أم) إلى

ترفيق وحفر الآبار «جي في للاستثمارات» تتعاون مع «مجموعة بلي القابضة» لتنفيذ البنية التحتية لمدينة طربول

«يتوافر لمدينة طربول جميع الإمكانات والخدمات التي تساعد على ازدهار النشاط الصناعي، وتعتمد على أعلى مستويات التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ أعمال البنية التحتية، مما يضمن توفير بيئة مثلى للأعمال والاستثمار»، حسبما قال شريف حمودة رئيس مجلس إدارة GV للاستثمارات. وفي هذا السياق وقعت شركة «جي في للاستثمارات» شراكة استراتيجية مع «مجموعة بلي القابضة» المتخصصة في مجال الأعمال الإنشائية، لتنفيذ مشروعات مهمة في مجال البنية التحتية بمدينة طربول الصناعية، في إطار التزام الشركتين بدعم عمليات التطوير الشامل في المنطقة، وجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.



شريف حمودة



شريف حمودة:
نعزّز بشراكتنا
مع «مجموعة
بلي القابضة»
التي نستهدف
من خلالها
بتقديم خدمات
عالية الجودة

تشمل الشراكة تنفيذ مشروعات أعمال البنية التحتية والترفيق لمنطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، على مساحة 1.5 مليون متر مربع، إلى جانب تنفيذ المجسات الاستكشافية وحفر الآبار، بالإضافة إلى عمليات تمهيد وتدبير الطريق الدائري في المرحلة الأولى، تمهيداً لإنشاء مصانع جاهزة على إجمالي مساحة 536 ألف متر مربع، تتضمن 268 مصنع بمساحة 525 متراً مربعاً، و277 مصنعاً بمساحة 360 متراً مربعاً.

وقال رئيس مجلس إدارة «جي في للاستثمارات»: شهدت مدينة طربول إنجازات كبيرة خلال الفترة الماضية، بفضل الاتفاقيات التي تم توقيعها، ونعزّز بشراكتنا مع «مجموعة بلي القابضة» التي نستهدف من خلالها بتقديم خدمات عالية الجودة، وتطوير بنية تحتية متوافقة لأحدث المعايير العالمية، لجعل مشروع طربول نموذجاً صناعياً فريداً في المنطقة.

وتعد مدينة طربول أول مدينة صناعية خضراء وذكية مصممة للعيش في قلب شبكة التجارة في مصر، تقع على مساحة 26 ألف فدان في أطفيح بالجيزة، ومجهزة بأحدث بنية تحتية تتوافق مع متطلبات مدن الجيل الرابع، وتبلغ الطاقة التقديرية للمدينة حوالي 13 ألف مصنع، ومن المتوقع أن توفر أكثر من 650 ألف فرصة عمل، وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع، إنشاء سوق الجملة ومنافذ تجارة التجزئة، ومنطقة التبريد المركزية، ومنطقة

تعد مدينة
طربول أول مدينة
صناعية خضراء
وذكية مصممة
للعيش في قلب
شبكة التجارة في
مصر

التخزين الجافة. فيما قال المهندس حازم حمد عايش، رئيس مجلس إدارة «مجموعة بلي القابضة»، إن مدينة طربول من أكبر المشروعات التنموية في مجال الصناعة في مصر والمنطقة، لما تتميز به المدينة من بنية تحتية متطورة تعتمد على أحدث التكنولوجيات في إدارة جميع المنشآت، وتعتمد على الحلول الرقمية لتكون مدينة ذكية صناعية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، ونحن ملتزمون بتوفير جميع الإمكانات الضرورية لتنفيذ جميع أعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى من هذه المدينة.

يذكر أن «مجموعة بلي القابضة» تضم مجموعة شركات تعمل في مجالات متنوعة، بما في ذلك المقاولات المتكاملة والأنظمة الكهروميكانيكية، والسياحة والملاحة، والخدمات البترولية والدواجن والزراعة، وساهمت في إنجاز العديد من المشروعات الناجحة في مجال الصناعة، بما في ذلك، تنفيذ مجموعة المصانع الجاهزة في المنطقة الاستثمارية بمدينة بنها، إنشاء مصانع ماستر شيف إيجيبث للثواني المنزلية بمدينة السادات، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من المصانع بالمنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان ومدينة السادس من أكتوبر، ومحافظة الإسماعيلية، ومشروعات محطات الدواجن وشركة الأهرام للدواجن بوادي النطرون، بالإضافة إلى مشاريع أخرى بمحافظة أسوان ومحافظات الصعيد.

مبيعات تاريخية

«هايد بارك» تحقق أعلى مبيعات خلال عام 2023.. وتتجج في تحقيق تقدماً بمستوى تنفيذ الأعمال الإنشائية

مبيعات في أقل من 24 ساعة

ألف متر مربع، وتتنوع وحداتها البالغ عددها 215 وحدة بين فيلات وتوين هاوس بمساحات متنوعة تناسب متطلبات العملاء المتنوعة، كما تتميز بتصميم عصري وضعته كبرى شركات الاستشارات الهندسية. واستجابة للطلب الكبير على مشروع «هايد بارك القاهرة الجديدة»، طرحت في شهر أبريل مرحلة Grand Park Residence على مساحة 14.5 ألف متر مربع تضم 120 وحدة سكنية فاخرة تطل على الحديقة المركزية للمشروع، وكذلك على نادي (Ryze) الرياضي، وتتنوع مساحة الوحدات ما بين مساحة 72 متراً مربعاً مع غرفة نوم واحدة، و113 متراً مربعاً بغرفتي نوم، و171 متراً مربعاً مع 3 غرف نوم، وقدمت الشركة أنظمة سداد متنوعة منها سداد نسبة 5% من قيمة الوحدة مقدم، وتقسيت الباقي على 8 أعوام.

تميزت شركة هايد بارك خلال عام 2023 بطرح 9 مراحل جديدة بمختلف مشروعات الشركة بمتوسط مرحلة كل شهر- وهو أعلى معدل في تاريخ الشركة- اللافت كذلك أن جميع المراحل لاقت طلباً مرتفعاً من العملاء لدرجة بيع كل الوحدات في أقل من 24 ساعة من فتح باب الحجز، مما انعكس على تحقيق «هايد بارك» مبيعات تجاوزت ال 18 مليار جنيه خلال العام الجاري مسجلة أعلى مستوى مبيعات في تاريخ الشركة.

واستهلت شركة هايد بارك عام 2023 بطرح مرحلة Grand Park Villas بمشروع هايد بارك القاهرة الجديدة، خلال شهر فبراير، وتتميز هذه المرحلة بموقع مميز، حيث تطل على الحديقة المركزية للمشروع، وهي أكبر حديقة من حيث المساحة في القاهرة الجديدة بإجمالي 600



موسم صيفي قياسي

وبدأت أولى طرقات الصيف بمرحلة «Town Islands»، تضم عدد 105 وحدات من التاون هاوس والتوين هاوس بمساحات تتراوح ما بين 168-212 متراً مربعاً تطل معظمها على البحر مباشرة أو على مساحات خضراء ليستمتع السكان بالطبيعة والهدوء خلال إجازة الصيف، وتتميز وحدات بارتفاع 22.5 متر من مستوى سطح البحر مما يعزز رؤية البحر، ويوفر درجة حرارة أقل للسكان، كما تتميز بقربها من كافة الأماكن الترفيهية مثل الكلوب هاوس والمطاعم. وفي الشهر التالي طرحت شركة هايد بارك Seashore village Penthouses وتضم 202 وحدة بمساحات تتراوح ما بين 63 حتى 96 متراً مربعاً.

واختتمت «هايد بارك» موسم الصيف بطرح مرحلة Beach Chalet، وتضم عدد 104 وحدات كاملة التشطيب بمساحات متنوعة تتراوح بين 75 إلى 135 متراً مربعاً، وتتميز هذه المرحلة بأن الوحدات تتمتع بإطلالات على البحر أو حمامات السباحة.

ومع بدء موسم الصيف في شهر مايو، طرحت شركة هايد بارك 3 مراحل متنوعة بمشروع Seashore في مدينة رأس الحكمة بالساحل الشمالي بيعت كلها خلال 24 ساعة فقط من طرحها للحجز، وذلك نظراً لتميز المشروع بموقع مميز في الكيلو 210 بطريق رأس الحكمة مما يجعله قريباً من المحاور والطرق الرئيسية سواء المؤدية إلى القاهرة أو إلى باقي مدن الساحل الشمالي.

كما يتميز مشروع Seashore بتصميم عمراي فريد يعتمد على أسلوب المصاطب بارتفاع 32 متراً من سطح البحر، بشكل يسمح لكل الوحدات السكنية أن تكون مطلة على البحر بمسطح 550 متراً، بجانب أن بعض الوحدات تطل على البحر وحمامات السباحة أيضاً والتي يصل عددها نحو 25 مسبحاً كبيراً داخل المشروع، ووضع المخطط الرئيسي من قبل المكتب الاستشاري العالمي EDSA، والتصميم المعماري من قبل شركة SB Architects Florid العالمية.

حققت شركة هايد بارك العقارية للتطوير، إنجازات قياسية خلال عام 2023 على جميع الأصعدة سواء طرح مراحل جديدة بمختلف مشروعات الشركة؛ لتلبية الطلب على الوحدات السكنية والموسمية لتحقيق أعلى مبيعات في تاريخها تتجاوز حاجز ال 18 مليار جنيه، بنسبة نمو سنوية مرتفعة، وكذلك على مستوى تنفيذ الأعمال الإنشائية، من خلال إنفاق استثمارات ضخمة لتسليم الوحدات للعملاء في المواعيد المتفق عليها، ودعم الاقتصاد القومي. يأتي ذلك تنويحاً لنجاح خطة إدارة شركة هايد بارك العقارية للتطوير، في تنوع محفظة مشروعات الشركة خلال السنوات الماضية لتتواجد في أفضل المواقع بشرق وغرب القاهرة والساحل الشمالي، وعقد شراكات مع كبرى الشركات وبيوت الخبرة العالمية لوضع أحدث التصميمات التي تلبي تطلعات العملاء المتغيرة، ويتوافر بها خدمات متكاملة.

عودة للسكن الأول

وبعد النجاح الكبير لموسم الصيف، استكملت «هايد بارك» طرح مراحل جديدة بمشروعات السكن الأول، وبدأت بطرح مرحلة Water side residence بمشروع جاردن لايكس بغرب القاهرة، وتتميز هذه المرحلة بإطلالة كل الوحدات على البحيرة وامتداد الحديقة المركزية، وصممت العمارات بطريقة توفر أعلى مستوى خصوصية للسكان عن طريق التباعد بين المباني بمسافة تصل إلى 25 متراً بين كل عمارة، كما تتميز بتنوع مساحة الوحدات ما بين وحدات غرفة واحدة بمساحة 65-68 متراً مربعاً، وغرفتين بمساحة 106 أمتار مربع، و3 غرف بمساحة 145 متراً مربعاً، وسيتم تسليم كل الوحدات للعملاء كاملة التشطيب بأعلى مستوى جودة.

طرحت شركة هايد بارك مرحلة Greens Residence خلال شهر أكتوبر وتضم هذه المرحلة شققاً بمساحات تبدأ من 75 متراً مربعاً لتناسب الشباب والمقبليين على الزواج

وفي شرق القاهرة، طرحت شركة هايد بارك مرحلة Greens Residence خلال شهر أكتوبر، وتضم هذه المرحلة شققاً بمساحات تبدأ من 75 متراً مربعاً لتناسب الشباب والمقبليين على الزواج، حتى 160 متراً مربعاً، وتتميز المرحلة بموقع فريد داخل مشروع هايد بارك القاهرة الجديدة يوفر لكل الوحدات إطلالة على مساحات خضراء واسعة، كما يقع بالقرب من الخدمات الرئيسية للمشروع، حيث يطل مباشرة على نادي «رايز» الرياضي، وعلى بعد خطوات من الحديقة الرئيسية، والمطبات التجارية الكبرى، وكذلك المدرسة الدولية، مما يوفر للسكان سهولة الوصول لكل الاحتياجات اليومية الرئيسية دون استخدام سيارة.



إنجازات إنشائية

لم تركز إدارة شركة هايد بارك على تحقيق مبيعات قياسية فقط، بل عملت في الوقت نفسه على تحقيق تقدم في مستوى تنفيذ الأعمال الإنشائية بمحفظه مشروعات الشركة المختلفة، من خلال محورين؛ الأول تنويع آليات التمويل لتوفير سيولة بأقل تكلفة، والثاني التعاقد مع كبرى شركات المقاولات لسرعة تنمية مشروعات الشركة مع الحفاظ على تقديم أعلى جودة. وانعكست جهود إدارة «هايد بارك» على تحقيق تقدماً في الأعمال الإنشائية بمشروع «تاووني» بغرب القاهرة لتنتج في الانتهاء من نسبة 85% من المرحلة الأولى للمشروع، ونسبة 35% من المرحلة الثانية، وتجهيز 50

في الساحل الشمالي نجحت «هايد بارك» في تحقيق تقدماً على مستوى جميع عناصر المشروع بداية من اكتمال إنشاء مستويات المشروع بأكملها، ويبلغ عددها 9 مستويات

فيلا للتسليم إلى العملاء خلال الفترة المقبلة إضافة إلى 77 آخرين في مراحل التطوير المختلفة، وذلك من إجمالي 243 فيلا يضمها المشروع. وفي الساحل الشمالي نجحت «هايد بارك» في تحقيق تقدماً على مستوى جميع عناصر المشروع بداية من اكتمال إنشاء مستويات المشروع بأكملها، ويبلغ عددها 9 مستويات ترتفع 32 متراً فوق سطح البحر، وإنجاز نسبة 80% من الأعمال الإنشائية لعدد 88 «كابينة»، ونسبة 90% من الأعمال الخرسانية للنادي الموجود بالمشروع، ليصبح أقرب للتشغيل خلال الصيف المقبل لخدمة العملاء.

قرض تمويل

«السعودية المصرية للتعمير» توقع عقد قرض طويل الأجل مع البنك الأهلي المصري لتمويل «بلوفير»



إجمالي استثمارات المشروع تصل إلى 5.2 مليارات.. والقرض مليار جنيه



مشرفاً من النجاحات في مجال التطوير العقاري بالسوق المصري تمتد لأكثر من نصف قرن، شيدت خلالها العشرات من المشاريع العقارية المتنوعة متعددة الاستخدامات داخل القاهر ومختلف محافظات مصر. وأضاف أن التمويلات الموقعة بين الطرفين ستساعد على تنفيذ المخطط الاستراتيجي للشركة لتطوير مشروعاتها في إطار المخطط العام للعاصمة الإدارية، حيث يتم تنفيذ مشروع «بلوفير» في أكثر المواقع الاستراتيجية المتميزة بقلب العاصمة الإدارية الجديدة، ويتمتع بإطلالة مباشرة على مدخل «بن زايد»، وعلى بعد دقائق من دار الأوبرا وحي المال والأعمال وحي الوزارات بالعاصمة الإدارية، ويضم 1400 وحدة سكنية مختلفة الأنماط؛ وهي: الشقق السكنية، الاستوديوهات، والدوبلكس، والتوين فيلا، والتاون هاوس، بما يحقق تنوعاً أمام مختلف العملاء

لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع «بلوفير» بالعاصمة الإدارية الجديدة، وقعت الشركة السعودية المصرية للتعمير، عقد قرض تمويل طويل الأجل من البنك الأهلي المصري بقيمة مليار جنيه، يذكر أن إجمالي استثمارات المشروع تصل إلى 5.2 مليارات جنيه على مساحة 70 فدناً. ومن المتوقع بدء تسليم المشروع عام 2024، بعدما تم توقيع عقود مع شركات المقاولات الكبرى، مثل: شركة ريدكون للتعمير لتنفيذ أعمال الإنشاءات للفيلات والشقق السكنية، وشركة الخرافي ناشيونال، لتنفيذ أعمال البنية التحتية للمشروع. وقال المهندس محمد الطاهر، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للتعمير، أن القرض بمثابة شهادة ثقة جديدة في قدرات الشركة السعودية المصرية للتعمير، والتي تمتلك سجل

لاختيار النموذج السكني الأنسب لكل منهم، بالإضافة للمساحات المختلفة للفيلات والشقق، بالإضافة للمرافق الذكية المتعددة، والمساحات الخضراء الشاسعة، والمناطق الخدمية المتكاملة مثل النادي الاجتماعي والمراكز التجارية وغيرها. وأوضح «الطاهر» أنه تم إطلاق مرحلة جديدة من مشروع بلوفير، في بداية العام الجاري 2023، بخطط سداد تبدأ من 5% دفعة أولى وتقسيط لمدة تصل حتى 8 سنوات، مثنياً في الوقت ذاته للتسهيلات الكبرى التي تتيحها البنوك المصرية؛ خاصة البنك الأهلي المصري، للمطورين العقاريين المصريين، بما يساعدهم في تعزيز أعمالهم ودعم خططهم التنموية في إطار خطة الدولة المصرية للتنمية العمرانية، خاصة بالعاصمة الإدارية الجديدة، التي تعد عنواناً للجمهورية الجديدة، كمدينة ذكية من مدن الجيل الرابع.



حسام عيسى: إطلاق عدد من مشروعاتها ذات المواقع الاستراتيجية المميزة خلال الفترة المقبلة



بصمة جديدة «HDP» تطلق Talda على مساحة 30 فدانا بالقاهرة الجديدة

أمجد حسنين: نستهدف تقديم تجربة سكنية واستثمارية متميزة ومستدامة

ونوه عيسى إلى استعانة الشركة بكوادر مميزة وعلى قدر من الحرفية والكفاءة، ومن ذوي الخبرة القوية في مجال الاستثمار والتسويق العقاري لتحقيق رؤيتها وأهدافها لأن تكون إحدى أكبر شركات التسويق والاستثمار العقاري في مصر والشرق الأوسط، معلناً بذلك عن انضمام رنا دياب لفريق الشركة كمدير لقطاع التسويق بالشركة، لما تمتلكه من خبرة تمتد لأكثر من 12 في مجال الاستثمار العقاري، وانضمام رشا طه كمدير لقطاع خدمة العملاء، والتي تصل خبرتها لأكثر من 15 عاماً. مؤكداً على ثقته الكاملة في فريق العمل، وقدرة الفريق على مواصلة تحقيق مسيرة نجاح الشركة، لتحقيق رؤيتها وأهدافها بأن تكون إحدى أكبر شركات التسويق والاستثمار العقاري في مصر والشرق الأوسط.

والتخطيط لها بعناية فائقة وفقاً لأنظمة البنية التحتية الحديثة، بما في ذلك تأسيس مجمع خدمي يقدم مختلف الأنشطة والخدمات الاجتماعية والترفيهية والخدمية. يتميز المشروع بمزيج بين الجمال العمراني والمساحات الخضراء، والذي بدوره يساهم في خلق بيئة مستدامة وحياة عصرية مبتكرة ومريحة لأصحاب الوحدات السكنية، كما أنه يجسد رؤية مستقبلية متكاملة جاذبة للسكن والاستثمار. وأكد الرئيس التنفيذي لشركة HDP استهداف الشركة خلال الفترة المقبلة إطلاق عدد من مشروعاتها ذات المواقع الاستراتيجية المميزة، في إطار استراتيجية الشركة نحو تقديم منتجات عقارية مميزة وتوفير تجربة سكنية متكاملة ومختلفة للعملاء والمستثمرين.

تأسس المشروع على المزج بين الخبرة والعراقة في مجال التنمية العمرانية وبين الحداثة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، لتقديم منتج عقاري متميز يضمن تقديم تجربة سكنية وعمرانية مستدامة ومميزة. يقع المشروع في مدينة القاهرة الجديدة، والتي تتميز بموقع جغرافي استراتيجي ورئيسي، إذ تتوسط القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية، على مساحة 30 فدانا، ويضم مجموعة متنوعة من الوحدات السكنية بمساحات مختلفة وأسعار تنافسية (توين هاوس-شقق سكنية)، لتمنح بذلك خيارات متعددة للعملاء لتمتلك وحدات سكنية تلائم احتياجاتهم وأذواقهم، كما يضم المشروع مجموعة واسعة من الخدمات والأنشطة المتميزة، والتي تم تصميمها

الترفيهية والتجارية والمرافق ذات الجودة. مؤكداً أن الشركة ستصبح إحدى أفضل شركات الاستثمار العقاري في مصر والشرق الأوسط، بما تمتلكه من كوادر بشرية ذات خبرات متميزة في مجال التسويق والاستثمار العقاري تؤهلها للمنافسة وبقوة في هذا المجال، مع الاستعانة بخبرة من أكبر الشركات الاستشارية في مجال التنمية العمرانية، لتقديم تجربة حياتية منفردة ومتميزة، تماشياً مع التوسع في التنمية العمرانية ضمن خطة الدولة حالياً. وقال حسام عيسى، الرئيس التنفيذي لشركة HDP، أن المشروع الجديد سيصبح أول بصمة للشركة في شرق القاهرة، ضمن سلسلة نجاحات المشروعات العقارية الاستراتيجية للشركة، مشيراً إلى اعتماد الشركة في أثناء

في بنك التعمير والإسكان باعتباره البنك الرائد في مجال التنمية العمرانية في مصر على مدار أكثر من 40 عاماً. أشار أمجد حسنين، رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP، إن الشركة بصفتها ذراع الاستثمار العقاري لبنك التعمير والإسكان تقدم حلول متكاملة لكافة عملائها عن طريق الشركات والشركاء وتستهدف تقديم تجربة سكنية واستثمارية متميزة ومستدامة داخل مشروع «Talda» بمدينة القاهرة الجديدة، من خلال تنفيذ تصميمات معمارية عصرية لتتواءم مع التطورات العمرانية الحديثة، بالإضافة إلى تزويد المشروع بأحدث التقنيات العالمية في مجال التنمية العمرانية وبأعلى معايير الجودة والكفاءة، مع تقديم باقة متنوعة من الخدمات والأنشطة

«تمتلك شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP، الذراع الاستثماري لبنك التعمير والإسكان، استراتيجية توسعية طموحة، تستهدف إطلاق مجموعة من المشروعات المتميزة متكاملة الخدمات، كما تحرص على تقديم خدماتها المختلفة باحترافية وكفاءة من خلال انتقائها لأفضل المشروعات ذات المواقع الجغرافية المتميزة. وتسعى جاهدة لتوفير وضمان تجربة سكنية مميزة ومتطورة، مع توفير كافة الإمكانيات بأعلى المعايير لتقديم أفضل منتج عقاري لعملائها في السوق المحلي والإقليمي» وأطلقت شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDP مشروعها الجديد «Talda» في القاهرة الجديدة، عقب نجاح أولى مشروعاتها بالشركة «Terrace»، على خلفية ثقة العملاء،

إدارة محترفة

«أمازون للتنمية العمرانية» تتعاقد مع «هيلتون

العالمية» لإدارة فندق بمشروع «Capital Diamond Tower»

تعاقدت «أمازون للتنمية العمرانية» مع مجموعة هيلتون العالمية لإدارة فندق مشروع Capital Diamond Tower بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو التواجد الأول لمجموعة هيلتون العالمية في العاصمة الإدارية الجديدة.

يضم الفندق 120 وحدة، بما في ذلك 72 غرفة ضيوف، و48 جناحًا بغرفة نوم واحدة، وأربعة مطاعم، وحمام سباحة، ومركز للياقة البدنية مجهز بالكامل، وهو مملوك لشركة أمازون للتنمية العمرانية بالكامل، أما باقي الوحدات الفندقية والسكنية سيتم طرحها للعملاء وللإستثمار ضمن خطة الشركة المستقبلية لتنويع محفظتها الإستثمارية، ولتقديم منتج ذي عائد استثماري متجدد للعملاء.

يقع الفندق في آخر عشر طوابق من البرج، وتحديدًا من الدور الـ41 للدور الـ51 ومقسم إلى 6 أدوار هيلتون و4 أدوار سكنية وفندقية، ليكون أعلى فندق متواجد في مصر بارتفاع 234 مترًا من سطح الأرض، وهو ما يمنحه إطلالة خلابة على البرج الأيقوني بالعاصمة الإدارية والحديقة المركزية، وهو ما يقدم للعميل إطلالة ليس لها مثيل.

أكد المهندس حسام أبو السعود، رئيس مجلس إدارة شركة أمازون للتنمية العمرانية، أن اختيار الجهة المسئولة عن إدارة الجزء الفندقية بالمشروع مسئولية الشركة تجاه مشروعها وتجاه العملاء، بحيث يضم علامة تجارية قوية وعالمية تكون مسؤولة عن تقديم خدمة الإدارة لفندق المشروع، لذا فقد استغرقت عملية اختيار شركة الإدارة الفندقية عامًا من البحث والاختيار، لتفوز شركة هيلتون العالمية بجدارة خاصة مع خبراتها العالمية لأكثر من 100 عام في إدارة العلامات التجارية.

وأضاف أن هيلتون العالمية تدير عددًا كبيرًا من الفنادق الفخمة والمميزة على مستوى العالم في عدد كبير من الدول، وتدير فنادق

محمود الغريب: الشركة قررت إطلاق مرحلة جديدة من المشروع لتلبية متطلبات عملائها داخل مصر وخارجها، والراغبين في تملك وحدات مميزة في هذا المشروع الفريد، وكذلك الراغبين في حفظ أموالهم ومدخراتهم في وحدات لها مستقبل استثماري واعد



وأكد أن تنفيذ المشروع يتم حتى الآن بالتمويل الذاتي، وهو ما يعكس قوة الموقف المالي للشركة، ووجود خطة مالية محددة يتم العمل وفقًا لها، ومنذ اختيار موقع المشروع وتصميمه وبدء العمل عليه فإن كل هذه الخطوات تتم وفق خطة واضحة وقوية تعكس خبرة القائمين على الشركة، والجدية في التنفيذ والإستثمار في مشروع واعد ومبتكر وفريد من نوعه.

وقال الشيخ عبد الله العفيف، العضو المنتدب لشركة أمازون للتنمية العمرانية، إنه تم التعاقد مع معظم الشركات العالمية لتحقيق كود المباني الخضراء والعمل وفق معايير الاستدامة وباستخدام مواد صديقة للبيئة، وهو ما يتوافق مع المعايير العالمية في التطوير العقاري، وكذلك يتناسب مع الاشتراطات البنائية التي وضعتها شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية. وأضاف أن الشركة ركزت على تقليص عدد الوحدات وتقليل الضغط على الخدمات لتحقيق أقصى استفادة للعميل.

ولفت إلى أن الشركة بدأت عملها في السوق العقاري المحلي منذ 3 سنوات تقريبًا، ويمتلك مساهمها خبرة قوية في التطوير العقاري، كما أن لديهم محفظة إستثمارات بالخارج، وتدرس الشركة عددًا من الفرص الإستثمارية داخل السوق المصري، على أن يتم الإعلان عنها خلال النصف الثاني من 2024.

وقال كارلوس خنيسر، نائب الرئيس للتطوير في الشرق الأوسط وإفريقيا بهيلتون، أن هيلتون تخطط لمضاعفة محفظة أعمالها في جميع أنحاء مصر، حيث تمتلك حاليًا 14 فندقًا تجاريًا، و14 فندقًا آخر قيد الإنشاء، ومن بين العقارات التجارية الأخرى، ستة منها في القاهرة، وسبعة أخرى قيد التطوير، تمتلك فندقًا والدورف أستوريا القاهرة هيلوبوليس الذي افتتح مؤخرًا، وفندق هيلتون النيل المعادي، الذي سيتم افتتاحه قريبًا في القاهرة.



حتى الآن، مؤكداً أن التنفيذ بقوة أحد أولويات الشركة في مشروعها مما يدعم ثقة العملاء بها ويحافظ على مصداقيتها. وأضاف أنه جار طرح المرحلة الثالثة بالمشروع والتي تتضمن وحدات تجارية وإدارية وفندقية، ويتم طرح الوحدات بناء على الموقف التنفيذي بالمشروع وحتى لا تكون هناك فجوة بين الموقف التنفيذي والبيعي، لافتًا إلى العمل وفق خطة محددة يتسم بالمرونة في التعامل مع التغيرات

السوقية. وتابع أن الشركة قررت إطلاق مرحلة جديدة من المشروع لتلبية متطلبات عملائها داخل مصر وخارجها، والراغبين في تملك وحدات مميزة في هذا المشروع الفريد، وكذلك الراغبين في حفظ أموالهم ومدخراتهم في وحدات لها مستقبل استثماري واعد، مشيرًا إلى أن الشركة وضعت أسعار الوحدات بناء على دراسات تضمن التقييم الجيد للوحدات التي ليس لها مثيل في السوق العقاري.

الخدمات التي تقدمها تتناسب مع مفاهيم الجودة والرفاهية التي تسعى شركته لتقديمها للعملاء في مشروعاتها. وأوضح المهندس محمود الغريب، نائب رئيس مجلس إدارة شركة أمازون للتنمية العمرانية أنه تم الحصول على رخصة بناء المشروع وبدأت الشركة في الإنشاءات عقب الحصول على الترخيص مباشرة، ووصلت نسبة تنفيذ 30% من الهيكل الخرساني باستثمارات وصلت إلى 800 مليون جنيه

لغيات أكثر من 5 نجوم، ليكون التعاقد مع هيلتون العالمية إضافة قوية للمشروع، وقيمة استثمارية مضافة للعملاء المتواجدين بالمشروع، كما أنه يقدم شريك نجاح جديدًا يتواجد في العاصمة الإدارية ومنطقة المال والاعمال. ولفتح إلى أن التعاقد الذي تم توقيعه يتضمن إدارة الفندق بالمشروع، فهي واحدة من الشركات ذات الخبرة والسمعة القوية في السوق المصري وفي الخارج، كما أن

المملكة العربية السعودية تعتمد ميزانية 2024

1.25
تريليون ريال
المصروفات

1.17
تريليون ريال
الإيرادات

79
تريليون ريال
العجز

**«تعزز المملكة العربية السعودية
الاستمرار خلال العام المقبل وعلى
المديين المتوسط والطويل في زيادة
جاذبية اقتصاد المملكة كقاعدة
للاستثمارات المحلية والأجنبية،
وتنوع الاقتصاد عبر تطوير جميع
القطاعات الاقتصادية، بحسب
تأكيدات الأمير محمد بن سلمان
بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس
مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون
الاقتصادية والتنمية».**

**وأقر مجلس الوزراء السعودي برئاسة
خادم الحرمين الشريفين الملك
سلمان بن عبد العزيز، الميزانية
العامّة للدولة للعام المالي الجديد
2024 بنفقات 1.25 تريليون ريال
(333.5 مليار دولار) وإيرادات 1.17
تريليون ريال (312 مليار دولار) وبعجز
محدود 79 مليار ريال.**



أضافت بيان الميزانية العامة لعام 2024 أن التقديرات الأولية تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.03% في نهاية 2023 وتوقعت أن يتسارع نمو اقتصاد المملكة إلى 4.4% في العام المقبل. وتتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم 2.6 في المائة بنهاية العام الحالي. وأن يبلغ الدين العام للمملكة حوالي 1.024 تريليون ريال بنهاية العام الحالي وأن يبلغ 1.103 تريليون ريال في 2024.

وأشاد الأمير محمد بن سلمان بما حققته المملكة من إنجازات منذ إطلاق «رؤية 2030»، واستمرار الحكومة في الإصلاحات الهيكلية على الجانبين المالي والاقتصادي، ورفع معدل النمو الاقتصادي المستدام في ضوء المقومات والفرص التنموية الكبيرة التي تتمتع بها المملكة في إطار رؤية المملكة 2030 لتمكينها من المضي قدماً نحو مستقبل أفضل يليق بمكانتها وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، مما كان له انعكاس جليّ وبارز على نمو الناتج المحلي للنشطة غير النفطية. مؤكداً التزام الحكومة في ميزانية العام المالي الجديد بتعزيز النمو الاقتصادي عبر التوسع في الإنفاق الحكومي، منوهاً بأن أرقام الميزانية تأتي داعمة وممكنة للعديد من البرامج والمبادرات التي تشتمل على استثمارات

محمد بن سلمان: ملتزمون في «ميزانية 2024» بتعزيز النمو الاقتصادي

لتعزيز البنية التحتية، ورفع جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين والمقيمين والزائرين، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتعزيز جذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات، ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات السعودية غير النفطية. وأوضح ولي العهد أن ارتفاع الإنفاق يعود بشكل أساسي إلى حرص الحكومة على الاستمرار في تطوير مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين، وتنفيذ العديد من المشاريع والتوسع في الإنفاق على استراتيجيات التطوير القطاعية والمناطقية التي من شأنها أن تحقق تغييرات هيكلية إيجابية

تؤدي إلى توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وأكد على تطوير وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتمكينه وتحفيزه للقيام بدوره في تحقيق التنوع الاقتصادي، لتمكين سوق العمل من استيعاب المزيد من القوى العاملة السعودية، وخلق فرص وظيفية في سوق العمل وخفض معدلات البطالة بين السعوديين، حيث ارتفع إجمالي عدد السعوديين في سوق العمل هذا العام إلى 2.3 مليون، علاوة على تحسين البيئة الاستثمارية لتكون بيئة جاذبة تسهم في رفع نسبة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنمية الصادرات غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات التجاري غير النفطي.

وأشار إلى عزم المملكة على تطوير القطاع الصناعي لكونه من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي، من خلال تنويع القاعدة الصناعية وسلاسل القيمة عبر «الاستراتيجية الوطنية للصناعة» التي تركز على 12 قطاعاً فرعياً لتنويع الاقتصاد الصناعي ورفع الناتج المحلي الصناعي نحو ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2020، ليصل إلى 895 مليار ريال في عام 2030؛ ليكون مساهماً رئيسياً في تنمية الصادرات غير النفطية؛ تكاملاً مع الدور المهم لصندوق الاستثمارات العامة لكونه الذراع الاستثمارية المساهمة والمكملة للجهود

مصنع جديد

«ميديا إلكترونيك مصر» تضع حجر الأساس لمجموعة مصانع جديدة بمدينة السادات



المصنع على مساحة 220 ألف متر مربع باستثمارات 105 ملايين دولار

وأكد أن التسهيلات التشريعية التي اتخذتها الحكومة المصرية جعلت من مصر قبلة للمستثمرين باعتبارها أحد أكبر الأسواق في المنطقة ومركزاً استراتيجياً هاماً للتصدير لمختلف الأسواق الخارجية. وتعد شركة ميديا المصنع رقم 1 بالعالم للأجهزة المنزلية من حيث الكمية والقيمة وقد بلغت مبيعات شركة ميديا في سنة 2022 إجمالاً 54 مليار دولار بأرباح 4.6 مليار دولار وتحتل شركة ميديا المركز 245 في Fortune Global 500 لعام 2022 وقد حصلت شركة ميديا على أعلى التصنيفات الائتمانية من المؤسسات المالية الدولية.

ثمار الجهود المقدره والتعاون طويل الأمد بين مجموعة شركات ميديا مصر بقطاعاتها المختلفة والحكومة المصرية والأجهزة الرقابية بالدولة الداعمة للاستثمار جنباً إلى جنب مع رؤية شركة ميديا بقيمة الاستثمار في مصر، وأشار في كلمته إلى العلاقات الثنائية المتميزة بين مصر والصين، والتي تمت ترجمتها إلى اتفاقيات ناجحة بين البلدين، وإرادة سياسية لإسراع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والتي تمت ترجمتها في التعديلات التشريعية الجديدة واشترطات واضحة للرخصة الذهبية، والتي شرفنا استيفاءها وأصبحنا من أوائل المستثمرين الذين حصلوا عليها في أغسطس الماضي.

وضعت ميديا إلكترونيك مصر الصينية المتخصصة في إنتاج الأجهزة المنزلية حجر الأساس لمجموعة مصانع جديدة بالمنطقة الصناعية بمدينة السادات باستثمارات تصل إلى 105 مليون دولار، بعد حصولها على الرخصة الذهبية في أغسطس 2023، ليصل بذلك حجم استثمارات «ميديا» في السوق المصري إلى 247 مليون دولار وتفتح الباب أمام ما يقرب من 3900 فرصة عمل جديدة والتصدير لجميع أنحاء العالم.

حضر حفل وضع حجر الأساس المهندس أحمد سمير، وزير الصناعة، والسفير الصيني بالقاهرة ليو ليتشيانج، ونائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الدكتور أحمد شيرين، وأريك وانج نائب الرئيس لمجموعة شركات ميديا.

يقام المصنع الجديد على مساحة 220 ألف متر مربع، وينتج المصنع كمرحلة أولى عدد من الأجهزة المنزلية تمهيداً لتوسيع نطاق إنتاج الشركة في المستقبل لتشمل مختلف الأجهزة الكهربائية والمنزلية بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية.

وأكد وزير الصناعة أن قرار الشركة بإقامة مصنع جديد بهذا الحجم في مصر يعكس علاقات الشراكة الاقتصادية الوطيدة التي تربط مصر والصين والتي تمثل ركيزة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، لافتاً إلى أن توسيع الشركة لاستثماراتها في مصر يمثل شهادة ثقة من المستثمرين الصينيين في السوق المصري باعتباره سوق واعد يحفل بفرص النمو الاقتصادي، كما يعكس التزام مصر بتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية.

يذكر أن شركة ميديا بدأت في عام 2020 بتوسيع قاعدة المنتجات من خلال إنشاء عدة مصانع في مدينة السادس من أكتوبر والمنطقة الاقتصادية بقناة السويس لتصنيع الأجهزة المنزلية المختلفة تحت علامة ميديا وتوشيبا. وقال عمرو سعيد، الرئيس التنفيذي لشركة ميديا إلكترونيك مصر، «أن ما نقوم به اليوم وأيضاً خططنا التوسعية المستقبلية يأتي أحد



هذا التميز من خلال مؤشرات (رؤية 2030)، ومنها نمو الاقتصاد غير النفطي في قطاعات مختلفة».

وأوضح، أنه عند إعلان «رؤية 2030» في عام 2016، كان الناتج المحلي الإجمالي يوازي 2.5 تريليون ريال، وهو اليوم بات يتجاوز الـ 4.1 تريليون ريال وينمو 65 في المائة.

وقال وزير المالية: «شهدنا انخفاضاً يصل إلى 20 في المائة بأسعار النفط، إلا أن إيراداتنا كانت أعلى؛ لأن النشاط الاقتصادي غير النفطي كان أفضل بكثير مما توقعنا». من جهته، قال فيصل البراهيم، وزير الاقتصاد السعودي إن «رؤية 2030» استطاعت توفير بيئة خصبة وممكنة للتنويع الاقتصادي، وبناء القدرات الوطنية ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية، مشيراً إلى أن الميزان التجاري تحسن. ولفت إلى أن نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تغطية التكاليف كانت 19 في المائة، والآن أصبحت ما يقارب 35 في المائة، الذي يعود إلى نمو القاعدة للاقتصاد غير النفطي، مشيراً إلى أن معدلات البطالة تستمر في الانخفاض بشكل ممنهج. وأكد أن السعودية تفود ملف التحول بالطاقة عالمياً فيما يتعلق بالتغير المناخي، حيث إن المملكة تعمل على ذلك بشكل ممنهج ومنطقي وعملي.

ارتفاع معدل النمو من 0.03 % عام 2023 إلى 4.4 % العام المقبل

ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تغطية التكاليف إلى ما يقارب 35 في المائة

التي تقوم بها الحكومة في تنوع الاقتصاد، والدور المحوري لصندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له بتوفير التمويل الميسر للقطاع الخاص.

ومن جانبه، قال وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، أن «الحكومة أصبحت أسرع وتعمل بشكل أكبر بكثير مما كان متوقعاً، و(رؤية 2030) حقّرت الجميع على تحقيق ما وصلنا إليه من إنجازات». وأضاف: أن الوصول إلى اقتصاد بمستوى 4.1 تريليون ريال من 2.5 تريليون ريال في 6-7 سنوات لم يكن حظاً أو بارتفاع سعر النفط، وإنما نتيجة خطط كبيرة جداً».

وأكد أن الحكومة تستهدف في ميزانية عام 2024 التوسع في الإنفاق الاستراتيجي على المشروعات التنموية وفق الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة، المتوائمة مع مستهدفات «رؤية السعودية 2030» والتوجهات الوطنية، مؤكداً استمرارها في تنفيذ البرامج والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى دعم التنوع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص بتحسين وتطوير بيئة الأعمال؛ لرفع جاذبيتها، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

وشدد على أن الاقتصاد السعودي يمر بمرحلة نمو متميزة ومتوازنة جداً، و«نشاهد

دعم المشروعات

بروتوكول تعاون بين البنك الأهلي المصري
و«تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية» و«إنجازات»



مدفوعات إلكترونية

بنك مصر يوقع بروتوكولي تعاون مع مجموعة عامر القابضة و«قسطي هومز» للاستثمار العقاري



«تعكس قيم واستراتيجيات بنك مصر التزامه بالتنمية المستدامة والرياء لمصر، ويسعى دائما لتطوير خدماته والمشاركة في العديد من المبادرات والبروتوكولات لتلبية متطلبات العملاء، كما يعمل على تعزيز نجاحه والمشاركة بفاعلية في الخدمات والدخول في المبادرات والبروتوكولات التي تهدف لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء.» في هذا الإطار وقع بنك مصر بروتوكولي تعاون في مجالي الدفع والتحويل الإلكتروني والتمويل العقاري مع مجموعة شركات عامر القابضة «عامر جروب» وشركة قسطي هومز للاستثمار العقاري.

ومن خلال تلك البروتوكولات يتعاون البنك مع شركة تروبي 2 للتنمية السياحية، إحدى الشركات التابعة لمجموعة شركات عامر جروب، لتوريد ماكينات POS بمقرات الشركة والربط الإلكتروني بالمنصة الإلكترونية الخاصة بمنظومة تحصيل مقابل نشاط توزيع الكهرباء للوحدات التابعة للمجموعة، بالإضافة إلى المصاريف الإدارية الخاصة بالخدمات المقدمة من الشركة بمركز خدمة العملاء.

كما يقوم البنك كذلك من خلال بروتوكول التعاون الموقع مع شركة قسطي هومز للاستثمار العقاري بتقديم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال توريد ماكينات POS لمقرات الشركة، بالإضافة إلى تقديم خدمات التمويل العقاري ضمن برامج التمويل

والنظام الثاني: تقديم مدد سداد متنوعة للوحدات غير المشمولة في مبادرة البنك المركزي تصل حتى 15 سنة. حضر التوقيع محمد الإبري، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، عمر منصور عامر، نائب رئيس مجموعة شركات عامر جروب، المهندس محمد السعيد سليم، الرئيس التنفيذي لشركة تروبي 2، ومن جانب شركة قسطي هومز للاستثمار العقاري محمد يوسف، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة.

العقاري المتنوعة التي يقدمها البنك سواء ضمن مبادرة التمويل العقاري التي أطلقها البنك المركزي المصري، أو أي من إحدى برامج التمويل العقاري المقدمة من خلاله، والتي تهدف لتقديم تسهيلات تمويلية لتنشيط السوق العقاري. سيقوم البنك بموجب هذا البروتوكول بتوفير تمويل عقاري بطرق سداد ميسرة لعملاء الشركة من خلال نظامين، الأول: يشمل تقديم تمويل عقاري بمدة سداد تمتد حتى 30 عاما بمقدم حجز 15% كحد أدنى ضمن مبادرة البنك المركزي لمتوسطي الدخل.

وأضاف طارق حسن، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري، أن البنك يقوم بدور داعم ومساند للمزارعين والمصدرين خاصة أن البنك لديه أكبر محافظة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويقدم تمويلات إلى 130 ألف عميل ويمثل قطاع التصنيع الزراعي حوالي 20% من هذه المحافظة، فضلا عن سعي البنك للتعاون مع الشركة في مجال الخدمات الإلكترونية من خلال إتاحة الصرف لعملاء الشركة باستخدام بطاقات ميزة وذلك في إطار دعم منظومة الشمول المالي.

كما أشار سعد محيي الدين، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري، إلى أن البنك سيبني التمويل اللازم لأصحاب المشروعات المرشحة من قبل كل من شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية (إي أسواق مصر)، شركة إنجازات للتنمية لشراء كافة مهمات ونظم الطاقة الشمسية ومعدات الري الحديثة وكذا تمويل العملية الزراعية بنظام الزراعة التعاقدية، على أن يتم ذلك من خلال أي من آليات التمويل وفقا ومحددات البرامج المتاحة.

المتجددة وأنظمة مرافق المياه لمساعدته على تقليل تكلفة الطاقة بنسبة تصل إلى 30%، مع تخفيف عبء النفقات الرأسمالية المرتبطة بشراء هذا النظام، مما سيساهم في تقليل البصمة الكربونية للعمليات الزراعية، وهو ما سيؤهل المزارع من اعتماد محصوله وفتح فرص للتصدير، فضلا عن المساهمة في رفع مستوى جودة الإنتاج الزراعي وتطبيق النظم الاحترافية لمراقبة الجودة ورفع شعار زرع في مصر، وكذا المساهمة في تطبيق أحدث المعايير الدولية المرتبطة بنظم الإنتاج والطاقة. وأشار محمد الدمرداش، العضو المنتدب والشريك المؤسس لشركة «إنجازات»، إلى أن الشركة الاستراتيجية تعكس التزام شركة إنجازات بمهمتها في توفير طاقة نظيفة ومستدامة وحلول مالية مبتكرة لتحسين وتطوير حياة المزارع بشكل مباشر والمساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها القضاء على الفقر، حيث لا يقتصر هذا التعاون على تلبية الاحتياجات الفورية للمزارعين ولكن يتيح أيضا إمدادهم بالأدوات اللازمة لتعزيز إنتاجيتهم وسبل معيشتهم وزيادة قدراتهم على مواجهة تحديات تغيرات المناخ.

«يولي البنك الأهلي المصري اهتمامًا بالغا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويستهدف الوصول إلى كافة شرائح السوق بما في ذلك المشروعات غير الرسمية سعيا لدمجها في القطاع الرسمي من خلال شركاء التنمية من مؤسسات التمويل متناهي الصغر.»

وفي هذا الإطار، وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية وشركة إنجازات، لدعم مشروعات القطاع الزراعي بمختلف أنواعها لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف محافظات الجمهورية.

أكد يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة الأهلي المصري، أن حرص البنك المستمر على إتاحة التمويل اللازم لما له من أثر في المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل وكذا تحسين مستوى المعيشة للأفراد وانعكاس ذلك على زيادة الناتج القومي.

وأكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة «إي فاينانس» المالكة لشركة «إي أسواق مصر»، إن التعاون مع البنك الأهلي المصري وشركة إنجازات سيمكن المزارع من تحمل تكاليف الطاقة

أسلوب إبداعي

بنك القاهرة يحصد برونزية MENA Effie على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



يتمتع بمزايا التقديم على القرض بطريقة إلكترونية والحصول على القرض خلال فترة وجيزة لا تتعدى الـ 10 أيام لبدء مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم بما يساهم في دعم الصناعة المحلية والمنتجات المصرية.

يأتي حصول البنك على الجائزة البرونزية تويجاً لنجاح حملته الإعلانية وما اتسمت به من أسلوب إبداعي ساهم في تمييزها كأحدى أفضل الحملات الإعلانية، كما يعكس تويج بنك القاهرة بالجائزة شهادة استحقاق للجهود المتواصلة للبنك في إطار إستراتيجيته التسويقية والتي تقوم على تعزيز التواصل مع مختلف شرائح العملاء من خلال تطوير منصات اتصالات وتسويق متعددة القنوات.

حصد بنك القاهرة للعام الثاني على التوالي بالجائزة البرونزية خلال حفل توزيع جوائز إيفي مينا MENA Effie لعام 2023 لأفضل حملة تسويقية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن حملته الإعلانية التي أطلقها البنك خلال شهر رمضان الماضي تحت شعار «ورا كل قصة نجاح حكاية».

تعد جوائز MENA Effie من أهم الجوائز التي تُمنح للمؤسسات في مجال التسويق لتكريم أفضل الأفكار التسويقية الفعالة سنوياً. تركزت الرسالة الإعلانية للحملة على دعم قصص النجاح لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الحرف اليدوية والشركات المصرية التي يمولها البنك وحث أصحاب تلك المشروعات للحصول على قرض «إنجاز» الذي يقدمه البنك لعملائه والذي

دور وطني

البنك الزراعي المصري يقدم الدعم للأسر الأكثر احتياجاً في قرى أسوان

«تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، بضرورة تضافر كافة الجهود لتحسين جودة حياة المواطنين لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للأسر الأولى بالرعاية لتحسين مستوى معيشتهم لمواجهة متطلبات المعيشة.. التقى علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، واللواء أشرف عطية، محافظ أسوان، لبحث سبل التعاون في تقديم الدعم للأسر الأكثر احتياجاً في قرى ومراكز أسوان ضمن المبادرة الوطنية (إيد بأيد.. لمستقبل الوطن) التي أطلقها البنك الزراعي المصري بهدف دعم الأسر الأكثر احتياجاً في كافة محافظات الجمهورية. وسلم رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، محافظ أسوان قسائم شراء السلع الغذائية التي ستوزع لصالح الألاف من الأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية بقرى ومراكز المحافظة، بالتنسيق بين

البنك الزراعي المصري والأجهزة التنفيذية بالمحافظة ووزارة التضامن الاجتماعي ونواب الشعب بمحافظة أسوان. أكد علاء فاروق حرص البنك على مواصلة جهوده لتنفيذ أهداف مبادرته الوطنية (إيد بأيد.. لمستقبل الوطن) في كافة محافظات الجمهورية ومن بينها محافظة أسوان للوقوف بجانب أهاليها في كل مكان في مصر، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية بضرورة مد مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وتوحيد كافة الجهود حول هدف نبيل وهو التصدي للفقر وتوفير تنمية حقيقية ومستدامة للفئات الأكثر احتياجاً، علاوة على دور المبادرة في مد مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، ومد يد العون لهم لتخفيف العبء عن كاهل أكبر عدد من الأسر لتوفير حياة كريمة لهم في ظل التحديات الاقتصادية التي فرضتها الأحداث الراهنة علي الجميع.

وأشار إلى أن البنك يولي محافظة أسوان اهتماماً بالغاً سواء من خلال تنفيذ المبادرات والبرامج التمويلية التي يستهدف بها البنك تحسين مستوى المواطنين وتحقيق التنمية الزراعية والريفية في أرجاء المحافظة، أو من خلال تقديم الدعم للأسر الأكثر احتياجاً في قرى «حياة كريمة».

من جانبه ثمن محافظ أسوان الدور الوطني للبنك الزراعي المصري لمساندة جهود الدولة من خلال تنفيذ الأفكار والرؤى المبتكرة التي لدى إدارة البنك الزراعي لتنفيذ العديد من المبادرات الرائدة لتطوير قرى الريف أو زيادة دخل الأسر الأكثر احتياجاً بتنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، مؤكداً أن التعاون مع البنك الزراعي أثمر الكثير من المبادرات التي تنعكس آثارها الإيجابية على مواطني المحافظة.



نجاح غير مسبوق

3 مليارات جنيه صافي أرباح
بنك التعمير والإسكان بنمو 150.4%
خلال النصف الأول من عام 2023

تمكن بنك التعمير والإسكان من استكمال سلسلة نجاحاته وتحقيق مؤشرات قوية ونمو استثنائي في نتائج أعماله خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2023، أظهرت نتائج الأعمال المستقلة نمو صافي الأرباح لتسجل 3.015 مليار جنيه بعد ضرائب الدخل مقابل 1.204 مليار جنيه خلال فترة المقارنة بزيادة قدرها 1.811 مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى 150.4% بنهاية النصف الأول من عام 2023.

وتعليقاً على نتائج الأعمال، أعرب حسن غانم، الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن اعتزازه بالإنجاز الذي حققه البنك خلال النصف الأول من عام 2023، مشيراً إلى تحقيق نتائج مالية قوية تمثلت في النمو الاستثنائي لكل من الإيرادات وصافي الأرباح، وتأتي هذه النتائج بفضل حرص البنك على وضع العملاء على رأس أولوياته والتزامه باستراتيجية النمو التي يتبناها في إطار سعيه للتوسع بقاعدة عملائه وتقديم خدمات مصرفية على أعلى مستوى، مما أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 103% لتصل إلى 5.6 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2023، كما ارتفع صافي الأرباح بنسبة 150.4% لتسجل 3.015 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2023.

وأضاف «غانم» أن هذا النجاح جاء على خلفية مواصلة البنك في تطبيقه لاستراتيجيته الطموحة التي تركز على محورين أساسيين وهما وضع العملاء على رأس أولوياته وتطبيق إستراتيجيته نحو التوسع والنمو، وهو ما أثمر بدوره على مواصلة تعزيز البنك للأصول، حيث بلغ



حسن غانم، الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان

حسن غانم: إستراتيجيته طموحة
للتوسع والنمو.. ونمو استثنائي
للإيرادات وصافي الأرباح

110.7 مليار جنيه إجمالي الأصول بنمو 7%..
والودائع تسجل 90.9 مليار جنيه

إجمالي القروض إلى الودائع بنسبة 44.6% خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2023 مقابل 42.6% عن عام 2022. وأشار إلى تمكن البنك من تحقيق عوائد مميزة بفضل الاستراتيجيات الفعالة التي يتبناها في مختلف قطاعاته، فضلاً عن كفاءة الإدارة وحكمتها في التعامل باحترافية في إدارة موارد البنك على الوجه الأمثل لتعظيم الربحية فقد أثمر نمو صافي الأرباح خلال النصف الأول من عام 2023 عن نمو العائد على متوسط حقوق الملكية 53.5% مقابل 25.7% خلال الفترة نفسها من العام السابق، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول 5.6% مقابل 2.9% خلال الفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يؤكد التزام البنك بتعظيم القيمة المقدمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة.

كما أشار «غانم» إلى نمو صافي ربح القوائم المالية المجمعة للبنك وشركائه التابعة والشقيقة لتسجل 3.285 مليار جنيه بعد ضرائب الدخل مقابل 1.304 مليار جنيه خلال فترة المقارنة بنسبة زيادة قدرها 151.9%.

وأشاد بكفاءة وحرفية الإدارة التنفيذية

إجمالي الأصول 110.7 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2023 بنسبة نمو قدرها 7% وذلك على خلفية نمو محفظة قروض البنك من خلال قطاعي التجزئة والشركات، حيث ارتفع هامش صافي الدخل من العائد إلى 10.5% مقابل 6% خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما بلغ صافي الدخل من العائد 4.530 مليار جنيه خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2023، مقابل 2.096 مليار جنيه خلال فترة المقارنة بنسبة نمو تصل إلى 116%، مدفوعة بزيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة 72.8%، والزيادة في تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة 33.2%.

وفي هذا السياق، أشار «غانم» إلى مواصلة البنك في جني ثمار مكانته الراسخة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي، حيث سجل زيادة في الودائع بنسبة 2% لتصل إلى 90.9 مليار جنيه بنهاية النصف الأول من عام 2023، مدفوعة بارتفاع ودائع التجزئة بنسبة تصل إلى 40%، وهو ما يعكس ثقة العملاء من الأفراد والشركات في المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى نمو

لبنك وعامله ومجلس إدارته وبالمتابعة المستمرة التي أدت إلى تحقيق هذا الأداء الاستثنائي في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، فقد أظهر البنك مرونة وحرفية في التعامل مع الأزمات وإصراره على مواصلة تحقيق النمو خلال الستة أشهر الماضية، بناءً على خبراته المكتسبة في التعامل مع أزمات مشابهة خلال الفترات السابقة. وأعرب «غانم» عن تطلعاته مستقبلاً إلى توسيع وتعزيز أنشطة وخدمات البنك المصرفية ومواصلة تنفيذ البنك لخطته الطموحة التي تركز على وضع العملاء على رأس أولوياته والتوسع بأنشطة البنك التجارية، مع الاستمرار في تطوير بنيته الأساسية التكنولوجية والرقمية، وإدارة المخاطر بحكمة والمضي قدماً وفق استراتيجية التوسع المنشودة لتحقيق النمو المستدام، بما يدعم مكانته كأحد أكبر الكيانات المصرفية في السوق المصري، من خلال قدرته على اقتناص الفرص والتعامل مع التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية بكفاءة وحرفية ومرونة عالية لمواصلة تحقيق معدلات نمو متميزة لتحقيق رضا العملاء وطموحات المستثمرين.



نتائج مميزة

12.5 مليار جنيه.. صافي أرباح بنك QNB الأهلي

592
مليار جنيه إجمالي
الأصول.. و498
مليار الودائع

حقق بنك QNB الأهلي 12.5 مليار جنيه صافي أرباح مجمعة، بزيادة 5.1 مليار جنيه ونسبة نمو 71% في الفترة المالية المنتهية في سبتمبر 2023، مقارنة بنفس الفترة في 2022، بينما بلغت صافي أرباح البنك المستقلة 11.9 مليار جنيه. وبلغت إجمالي الأصول المجمعة 592 مليار جنيه بزيادة قدرها 109 مليارات جنيه مقارنة بديسمبر 2022 ونسبة نمو 23%.

كما زادت محفظة القروض والسلفيات 30 مليار جنيه لتصل إجمالاً إلى 258 مليار جنيه مصري وبما يمثل نمواً قدره 13% مقارنة بديسمبر 2022.

وبلغت ودائع العملاء 498 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2023 بزيادة 92 مليار جنيه مصري، ونسبة نمو 23% مقارنة بديسمبر 2022 مدفوعة بالنمو في كافة مجالات الأنشطة. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 5.43% في نهاية سبتمبر 2023، بينما بلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض دون المستوى 114.1% وبلغ معدل كفاية رأس المال مستوى 23.65% في ظل التطبيق الأمثل للسياسات الائتمانية.

ويتمتع البنك بمعدل توظيف عالي للودائع حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 51.8%

في نهاية سبتمبر 2023 في ظل التركيز على نمو العمليات المصرفية الأساسية مع الحفاظ على معدلات سيولة عالية في كافة العملات. وتؤكد النتائج الإيجابية للبنك كفاءة ومرونة السياسات والإجراءات التنفيذية التي ساعدت البنك على تطوير عملياته وتخطي الأزمات والتصدي للمنافسة القوية بالأسواق والاستفادة من الفرص المتاحة بها من خلال شبكة فروعها التي بلغت 232 فرعاً تمثل تغطية جغرافية ممتازة لتلبية احتياجات أكبر عدد من العملاء على

استمتع بمزايا تطبيق الموبايل البنكي BM Online الجديد كلياً في أي وقت وفي أي مكان

- احجز دورك في الفرع وانت في مكانك
- احصل على خدمات البنك المختلفة مجاناً أو مخفضة إلى 50% من خلال التطبيق
- ادفع كل فواتيرك والتزاماتك الشهرية
- حوّل لأي حساب داخل أو خارج مصر
- حوّل للمحافظ الإلكترونية والبطاقات داخل مصر
- سدد بطاقتك الائتمانية الخاصة بأي بنك
- تقدر تعرف نقاط مكافآت برنامج BM Rewards Club الخاصة بك وتستبدلها
- التحويل اللحظي بدون مصاريف

أوفر

أسهل

أسرع



في أي وقت .. في أي مكان



* تطبيق الشروط والأحكام

الرقم الضريبي: 200-005-316



19888

www.banquemisr.com

f t i y in

توقعات بتداول الذهب فوق مستويات 2000 دولار العام المقبل

عدم اليقين الجيوسياسي والضعف المحتمل للدولار والتخفيضات في أسعار الفائدة.. عوامل مؤثرة في السعر

24%

من جميع البنوك المركزية تعزز زيادة احتياطياتها من الذهب خلال 2024

ارتفعت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي في أواخر عام، وسط توقعات أن تصل أسعار الذهب إلى مستويات قياسية جديدة وأن تظل فوق مستويات 2000 دولار عام 2024 نتيجة زيادة حالة عدم اليقين الجيوسياسي، والضعف المحتمل للدولار الأمريكي والتخفيضات المحتملة في أسعار الفائدة، ولا يدر الذهب أي فائدة، وسعره يرتفع عادة بالتزامن مع انخفاض أسعار الفائدة.

وصل سعر الذهب الفوري إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في 4 ديسمبر 2023، حيث ارتفع إلى مستوى 2141 دولار للأونصة، قبل أن ينخفض ليتداول دون أعلى مستوى أغسطس 2020.

وتتوقع شركة TD Securities أن تصل أسعار الذهب إلى مستويات قياسية جديدة في النصف الأول من عام 2024 مع الاقتراب من هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي وتتوقع تباطؤ الاقتصاد. حيث يعتمد مسار ارتفاع سعر الذهب على تصرفات بنك الاحتياطي الفيدرالي وتطور الأزمة الجيوسياسية.

ورغم وصول سعر الفائدة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من 22 عامًا، إلا أن أسعار الذهب ظلت قوية طوال عام 2023، حتى أنها ارتفعت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند مستوى الـ 2135 دولار للأونصة. قد يرجع ذلك لارتفاع الطلب من البنوك المركزية وتدفقات الملاذ الآمن الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي قاومت الآثار السلبية للزيادة في عوائد سندات الخزنة وقوة الدولار الأمريكي.

يؤكد المحللون أن سياسة الاحتياطي الفيدرالي ستستمر في لعب دور حاسم في

تشكيل مستقبل أسعار الذهب في الأشهر المقبلة. ومن المتوقع أن تتحسن البيئة الكلية المحيطة بالمعدن الثمين إذا حافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على موقف أقل تشددًا في سياسته النقدية وقام بتغيير السرد حول توقعات سعر الفائدة اعتبارًا من هذا العام. تتضمن توقعات السوق الآن خفض أسعار الفائدة بمقدار 125 نقطة أساس حتى عام 2024، في أعقاب حملة رفع أسعار الفائدة التي قام بها بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ 40 عامًا، مع الاعتقاد السائد بأن دورة رفع أسعار الفائدة قد وصلت بالفعل إلى ذروتها.

ومن ناحية أخرى، انخفض إجمالي الأصول في صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالسياتك الذهبية هذا العام. شهد شهر أكتوبر الماضي تباطؤ في عمليات السحب العالمية من صناديق الذهب المتداولة في

البورصة مقارنة بشهر سبتمبر. وبلغ إجمالي التدفقات العالمية الخارجة في عام 2023 نحو 13 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض 225 طنًا في القيمة السوقية لأصناف صناديق الذهب. وتكشف بيانات مجلس الذهب العالمي (WGC) أن معظم هذه التدفقات الخارجة جاءت من صناديق الذهب الأوروبية بالمرتبة الأولى وصناديق الذهب الأمريكية بالمرتبة الثانية.

وتشير بيانات مجلس الذهب العالمي للربع الثالث أنه خلال الربع الثالث، استحوذت البنوك المركزية على 337 طنًا من الذهب، بمساهمات كبيرة من الصين (+78 طنًا)، وبولندا (+57 طنًا)، وتركيا (+39 طنًا)، والهند (+9 طنًا).

كما أدى بدء الصراع بين إسرائيل وحماس إلى ظهور بعض تدفقات الملاذ الآمن للمعدن الأصفر، مما سمح للأسعار باستعادة مستوياتها النفسية الحاسم البالغ 2000 دولار أمريكي. يميل الذهب إلى الأداء الجيد خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي بسبب دوره كمخزن موثوق للقيمة: «في حالة نشوب صراع أوسع نطاقًا في الشرق الأوسط، من المرجح أن

ترتفع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية جديدة بالفعل مع تحول المستثمرين. إلى أصول الملاذ الآمن»، وفقًا للبنك الدولي. وفقًا لدراسة حديثة أجراها مجلس الذهب العالمي، فإن 24% من جميع البنوك المركزية تعزز زيادة احتياطياتها من الذهب في الأشهر الـ 12 المقبلة، مع تزايد تشاؤمها بشأن الدولار الأمريكي كأصل احتياطي.

ومن المتوقع أن يكون سعر الافتتاح للذهب في عام 2025 عند الـ 2,083 دولار. سيكون سعر الإغلاق في يونيو 2025 عند الـ 2,289 دولار، في نهاية ديسمبر، سيكون سعر إغلاق الذهب عند الـ 2,131 دولار.

وتشير توقعات أسعار الذهب الخاصة بها أن نطاق تداول أسعار الذهب في عام 2025 سوف يتداول بين مستويات 2,200 - 2,500 دولار للأونصة. وتشير توقعات سعر الذهب للأعوام القادمة وفقًا للوكالة أن الذهب سوف يتداول عند مستوى الـ 2,342 دولار.

ووفقًا لحدث التوقعات الطويلة المدى، سيصل سعر الذهب إلى مستوى الـ 2,400 دولار بنهاية عام 2025، ثم إلى مستوى الـ 2,700 دولار بنهاية عام 2026. وسيرتفع الذهب إلى مستوى الـ 3,000 دولار في عام 2027، ومستوى الـ 3,500 دولار في عام 2030، ومستوى الـ 4,000 دولار في عام 2033. وهذه أهدأ أكثر التوقعات صعودًا لأسعار الذهب. للسنوات الخمس والعشر القادمة.

بالنسبة للمستثمرين المحتملين في الذهب، ينصح الخبراء بإدراج بعض من استثمارات أصول الذهب ضمن محفظة استثمارية متحفظة ومتنوعة بشكل جيد. يمكن أن يكون هذا بمثابة ضمانة ضد التضخم، الذي يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الورقية، ويمكن أن يكون أيضًا بمثابة تحوط ضد عدم اليقين الجيوسياسي. ومع ذلك، قبل الاستثمار في الذهب، من الضروري إجراء بحث شامل. احصل على فهم شامل للمخاطر والتكاليف المحتملة المرتبطة بشراء وبيع الذهب، وراقب عن كثب اتجاهات السوق وظروفه.



ساهمت مصر للتأمين في تكوين الجمعية الأفروآسيوية لتأمين البتترول وحازت الشركة على عضوية اللجنة الفنية للصندوق العربي لتأمين إخطار الحروب عن السوق المصري.



تناولت الزيارة مناقشة العديد من الموضوعات وبحث أوجه التعاون المشترك وطرق تدعيمه خلال الفترة المقبلة، والتحديات التي تواجه الصناعة خاصة في مجال إعادة التأمين، والجهود المقترحة للنهوض بصناعة التأمين إقليمياً، بالإضافة إلى تهنئة شركة مصر للتأمين لتوليها إدارة جمعية إعادة التأمين للممتلكات التابعة للاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين بدءاً من مطلع يناير 2024.

وأشاد عمر جودة دور الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين منذ نشأته عام 1964 والذي يضم حالياً أكثر من 200 عضو من 52 دولة، تمثل شركات التأمين المصرية العدد الأكبر منها وهو ما يعبر عن أهميتها كدولة مؤسسة تستضيف المقر الدائم للاتحاد منذ إنشائه.

مؤكداً أن الاتحاد يؤدي دوراً هاماً ومحورياً في دعم أعضائه من خلال التعاون بين الأسواق الأفريقية والآسيوية وتوفير المعلومات والبيانات عن سوق التأمين الإقليمي والعمل على تبادل الخبرات من خلال الندوات والمؤتمرات والزيارات المتبادلة وورش العمل والتقارير عن أسواق التأمين المختلفة، والتعاون لبناء علاقات تجارية بناءة ومثمرة بين الدول الأعضاء خاصة في ظل ما يواجهه صناعة التأمين من تحديات تتزايد يوماً بعد يوم ومتابعة التطورات والمستجدات والعمل على إيجاد حلول لهذه التحديات من خلال الاستفادة من الخبرة الجماعية التي يتمتع بها أعضاء الاتحاد.

وأوضح عمر جودة أن مصر للتأمين تؤدي دوراً إقليمياً هاماً ليس الآن وحسب وإنما منذ نشأتها على رائد الاقتصاد الوطني طلعت حرب منذ تسعين عاماً، فالشركة كان لها الفضل في إدخال صناعة التأمين في العديد من البلدان العربية، خاصة في السودان وليبيا وسوريا وبعض دول الخليج فساهمت بذلك في إدخال تلك الصناعة الرائدة في العديد من الدول العربية الشقيقة ثم تحولت تلك المكاتب والتوكيلات إلى شركات وطنية، كما تعد الشركة من أولى الشركات العربية والإفريقية التي ساهمت في تكوين الجمعية الأفروآسيوية لتأمين الطيران في 1989.

وساهمت مصر للتأمين كذلك في تكوين الجمعية الأفروآسيوية لتأمين البترول، وحازت الشركة على عضوية اللجنة الفنية للصندوق العربي لتأمين إخطار الحروب عن السوق المصري. يذكر أن شركة مصر للتأمين أكبر شركة تأمين في مصر والشركة الوطنية الرائدة وإحدى شركات صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية حققت ولا زالت سلسلة من الإنجازات التي تدل على

الكفاءة والخبرة التي تتمتع بها الشركة، فقد قامت مؤسسة Fitch العالمية مؤخراً بتثبيت تصنيف شركة مصر للتأمين عند «AA+ egypt» مع نظرة مستقبلية مستقرة وهو أعلى تصنيف قد تمنحه شركة فيتش العالمية لمؤسسة مصرية نظراً لمكانتها في سوق التأمين المصري ومركز الشركة المتميز كأحد أكبر شركات تأمين في السوق وقاعدتها الرأسمالية القوية وأدائها المالي المتميز واستراتيجية الاستثمار الرشيدة فيها، بالإضافة إلى حصول الشركة على تصنيف محلي AAA.EG لعام 2022/2023 من مؤسسة AM best العالمية. كذلك كانت مصر للتأمين أول شركة تأمين تحصل على شهادة ISO9001:2015، وحصلت الشركة على جائزة أفضل شركة تأمين في إفريقيا للعام 2015 وجائزة الريادة كأحد أفضل الشركات أداءً بالأسواق الإفريقية للعام 2017/2018 من المنظمة الإفريقية للتأمين AIO، كما حصل العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة على جائزة أفضل رئيس تنفيذي في إفريقيا للعام 2023.



تعاون مشترك «مصر للتأمين» تستقبل رئيس الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين

أكد عمر جودة، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، العلاقة القوية والمثمرة بين سوق التأمين المصري والإماراتي، مشيراً إلى أن السوق العربية الواعدة للتأمين، وأثنى على الجهود التي تبذل للنهوض بصناعة التأمين العربية وتعظيم الاستفادة من قطاع التأمين ومساهمته في الاقتصاد العربي. جاء ذلك خلال استقباله خالد البادي، رئيس مجلس اتحاد الإمارات للتأمين رئيس الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين في أول زيارة له بعد توليه رئاسة الاتحاد، مؤمناً مختار الأمين العام للاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين، ومحمد مظهر حمادة، المدير العام لشركة العين الأهلية بإمارات.

عُمر عربيتك وموديلها
مش هيقفك عن تأمينها
حمل تطبيق مصر للتأمين
وأمن على عربيتك في خطوات بسيطة



الشروط والأحكام:

يجوز اصدار وثيقة تأمين سيارات لأي قيمة سيارة (وأي موديل) مع الالتزام بالاتي:
- إضافة تحمل اختياراً 0.004 من مبلغ التأمين عن كل حادث.
- إضافة تحمل 5% من قيمة المطالبة بالتعويض وذلك بخلاف أية تحملات أخرى واردة بوثيقة التأمين.

رقم التسجيل الضريبي 200-008-404

www.misrins.com.eg

MISRINSURANCEOFFICIAL

19114

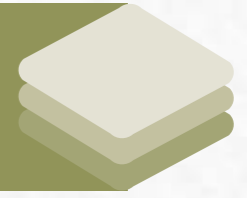
إحدى شركات صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية.

الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2023/10/4

نتائج مبهرة

458 مليون جنيه أرباح شركة
GIG للتأمين مصر قبل الضرائب

زيادة رأس المال المدفوع إلى 500 مليون
جنيه.. وتوزيع 120 مليون على المساهمين



علاء الزهيري

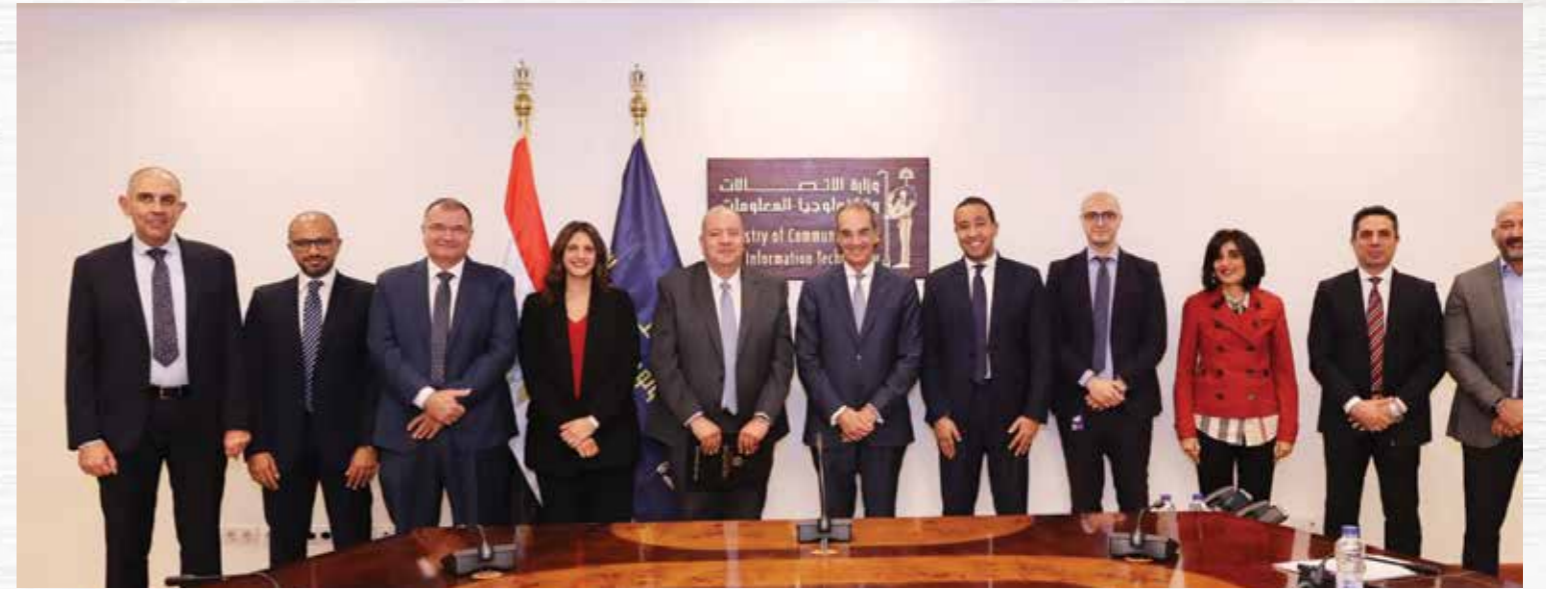
حققت شركة GIG للتأمين مصر 458 مليون جنيه قبل الضرائب أرباحاً مالي المنتهي في 30 يونيو 2023، وبلغ العائد على رأس المال مليون جنيه 98 مليون جنيه، كما قررت الجمعية العمومية للشركة زيادة رأس المال المدفوع بنحو 119 مليون جنيه يتم تمويلها من الأرباح ليصل رأس المال المدفوع إلى 500 مليون جنيه. بلغت حجم الأقساط المكتتبة هذا العام 2.6 مليار جنيه، في حين بلغت إجمالي محفظة استثمار الشركة 2.53 مليار جنيه. وسددت الشركة تعويضات قيمتها 616 مليون جنيه لعملائها، وبلغ فائض النشاط التأميني هذا العام 364 مليون جنيه. وقررت الجمعية توزيع مبلغ نقدي على المساهمين من الأرباح قيمتها 120 مليون جنيه. ونظراً للمجهود الذي قام به العاملين بالشركة واستمراراً لتقدير مساهمي الشركة لهم فقد تقرر توزيع مبلغ 32 مليون جنيه لهم كنسبة من الأرباح المحققة. وأرجع علاء الزهيري، العضو المنتدب للشركة، هذه النتائج إلى مجهود كافة العاملين بالشركة وثقة العملاء ووسطاء التأمين في قدرات الشركة على تحقيق متطلباتهم التأمينية.

2.6 مليار جنيه حجم
الأقساط المكتتبة

98 مليون جنيه العائد
على رأس المال

خطوة جديدة

«المصرية للاتصالات» و«راية لتكنولوجيا المعلومات» توقعان عقدًا لإنشاء المرحلة الثانية من مركز البيانات الإقليمي



وقعت الشركة المصرية للاتصالات، عقد مع شركة راية لتكنولوجيا المعلومات، لبدء المرحلة الثانية من إنشاء مركز البيانات الإقليمي (RDH) التابع للشركة المصرية للاتصالات، ومن المقرر إطلاق المرحلة الثانية ودخولها الخدمة بعد 18 شهرًا، لاستيعاب الطلب المتزايد على خدمات مركز البيانات. يأتي إطلاق هذه المرحلة بعد النجاح الذي حققته المرحلة الأولى من مشروع مركز البيانات والذي تم استخدامه بالكامل خلال سنة واحدة فقط.

وبموجب هذا العقد، تقدم «راية لتكنولوجيا المعلومات» مجموعة من الخدمات وأحدث الحلول التكنولوجية المتقدمة والمبتكرة لدعم نمو الأعمال الرقمية، وأهمها تعزيز قدرة مركز البيانات على التوسع والتكيف مع التغيرات المستمرة التي يشهدها العالم الرقمي، من خلال تقديم عمليات التصميم، وتخطيط مراكز البيانات، وإنشاء مراكز البيانات، والهياكل الأساسية للطاقة، وحلول التبريد، والأمن الصناعي، وأنظمة إخماد الحرائق، وتركيب كبائن الخوادم. ويلتزم التصميم الجديد بمعايير الاستدامة العالمية، كما يراعى القضية الملحة المتعلقة بارتفاع تكاليف الطاقة، ويقلل أيضًا من الآثار البيئية المترتبة على المشروع. كما وستقدم «راية لتكنولوجيا المعلومات»

الدعم اللازم للشركة المصرية للاتصالات للحصول على شهادات Uptime Tier III في فئاتها المختلفة من التصميم وبناء المنشآت والاستدامة التشغيلية، وستؤكد هذه الشهادات التزام «المصرية للاتصالات» الثابت بتقديم جودة خدمة استثنائية مع ضمان بنية تحتية مرنة لعملائها.

وتقع المرحلة الثانية من مركز البيانات الإقليمي (RDH) في موقع استراتيجي مما يجعلها مركزًا إقليميًا وتوفر إمكانية التوسع لكافة عملاء المرحلة الأولى من مركز البيانات وتتصل بسهولة بجميع محطات الإنزال البحرية العشرة المملوكة للمصرية للاتصالات والواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، كما أنها توفر فرصة فريدة للشركات للتوسع عالميًا، مع إمكانية الوصول إلى أكثر من 60 دولة.

وتصل الطاقة الاستيعابية للمركز بعد تنفيذ المرحلة الثانية إلى 7.1 ميغا وات من أعمال البيانات، وتتضمن الخطة المستقبلية للمشروع إنشاء مرحلتين إضافيتين وهو ما يصل بالطاقة الاستيعابية الإجمالية للمشروع بمراحله الأربعة للمركز القائم بالقرية الذكية إلى 16.3 ميغا وات من أعمال البيانات. ويمنح هذا التوسع للعملاء الحاليين والعملاء

التزام بالاستدامة

OPPO تعزيز متانة المنتج والمساهمة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في هذا العصر الذي تزداد فيه أهمية الوعي البيئي بشكل ملحوظ، يركز المستهلكون بشكل متزايد على العوامل التي تجعل منتجات التكنولوجيا مستدامة وصديقة للبيئة وتمتلك عمرًا طويلًا. ولا يقتصر دور شركة OPPO، الشركة العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا، على الاعتراف بأهمية هذا التحول في تفكير المستهلكين فقط، بل إنها تتصدر هذه الحركة بفضل التفاني الجاد في تعزيز جودة منتجاتها، بهدف تحقيق متانة دائمة مع الحد من تأثيرها البيئي. بفضل التزامها الثابت بمسائل الاستدامة، تقدم OPPO خطوات مبهرة تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). تجذرت روح الاستدامة بعمق في ثقافة شركة OPPO. على مدار السنوات الثلاث الماضية، اتخذت الشركة خطوات حاسمة نحو تحقيق رؤيتها كشركة مسؤولة وأصدرت تقارير دورية عن الاستدامة، مما أضاف الشفافية إلى جهودها المتواصلة في مجال التنمية المستدامة. ومن خلال الالتزام الثابت برسالتها الاجتماعية والبيئية، التي تُعبر عنها عبر شعارها «التكنولوجيا من أجل البشرية، اللطف من أجل العالم». وتعددت OPPO بالالتزام طويل الأمد بالعديد من الابتكارات التي تحقق فوائد

للمجتمع والبيئة. تؤمن OPPO، في جوهر استراتيجيات الشركة للاستدامة، التزام صارم بالاستمرار في الارتقاء بجودة المنتجات التي تقدمها. وتخضع المنتجات في معامل OPPO المتخصصة في هندسة الجودة للعديد من الاختبارات الشاملة والتي تتخطى معايير مجال تصنيع الأجهزة الذكية، وتهدف هذه الاختبارات لضمان حصول العملاء على منتجات شديدة المتانة وتعيش لفترة طويلة مع العمل بنفس درجة الكفاءة. وتتضمن تلك الاختبارات محاكاة لسنوات الاستخدام، مع تعريض المنتج لمختلف السيناريوهات التي قد تتسبب في التلف مثل الوقوع على أرضيات صلبة والتعرض للحرارة الشديدة والرطوبة ودرجات الحرارة المنخفضة، مع تقييم مستمر لمقاومة المياه وقدرة الجهاز على التحمل والعديد من الاختبارات الأخرى. وقامت OPPO، بإدراج عملية الارتقاء بطول عمر الأجهزة في مرحلة تصميمات الأجهزة نفسها، وتم تزويد تكنولوجيا Battery Health Engine المبتكرة، منذ إطلاقها في 2022، في المئات من الهواتف الذكية. وتتضمن هذه التكنولوجيا المتطورة أن تحافظ البطارية على 80% من قدرتها على الأقل بعد الاستخدام لمدة أربع سنوات، ويتخطى هذا كل معايير

مجال صناعة الأجهزة الذكية، وينتج عنه انخفاض كبير في المخلفات الإلكترونية. اتخذت OPPO العديد من الخطوات الهامة للارتقاء ببيئة التصنيع مثل المشاركة في مبادرة Eco Rating Labeling Scheme. وإحدى الشركات الأولى التي شاركت في هذه المبادرة، والتي أطلقها مجموعة من الشركات الرائدة التي تعمل في قطاع تشغيل الهواتف المحمولة في أوروبا، يتم تقييم OPPO طبقًا لخمس محاور أساسية للبناء البيئي وهي المتانة، والقابلية للإصلاح، وإعادة التدوير، والكفاءة من الناحية المناخية. وهذا الالتزام الكبير بالشفافية والمصداقية يُعتبر معيارًا هامًا في مجال الأجهزة الذكية، ويؤكد التزام OPPO بالممارسات المستدامة.

وتُدرج OPPO أهمية خفض استخدام البلاستيك، واتخذت الشركة العديد من الخطوات الهامة للاعتماد على استخدام مواد صديقة للبيئة لتعبئة وتغليف أجهزتها. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو تعبئة الهاتف الذكي الرائع Find N2 Flip، والتي تتكون بشكل أساسي من الورق ومواد قابلة للتحلل، ويأتي هذا على نحو يتماشى تمامًا مع الأهداف التي تسعى OPPO لتحقيقها في مجال حماية البيئة.



جائزة جديدة

فودافون مصر تحصد جائزة من منتدى GRC مصر



الهجمات السيبرانية أكبر خطر على عمليات الشركات وبيانات العملاء واستمرارية تقديم الخدمات

والاختلاس، والاحتيال، وتعطيل المسار الطبيعي للعمليات بعد الهجوم، وتكاليف التحقيق الجنائي، وتكاليف استعادة البيانات والأنظمة والإضرار بالسمعة. كما تأتي جهود الشركة في هذا الصدد أيضًا في إطار دعمها لخطة التحول الرقمي في مصر ورؤية مصر 2030، حيث تتبنى الشركة أحدث الأنظمة والحلول العالمية في تأمين المعلومات، واتباع الممارسات الرقمية الموثوقة، وهو ما مكّنها من تلبية متطلبات شهادات الأيزو في الأمن السيبراني: ISO 27001:2013 و ISO 27017:2015 في الاستضافة والحوسبة السحابية، ويأتي ذلك توافقًا مع سياسة الشركة في وضع مصلحة المستخدمين على قائمة أولوياتها. والجدير بالذكر أن «فودافون بنس» تمتلك إطار عمل إلكتروني يستند إلى أفضل ممارسات الشركات على مستوى العالم في كيفية التصدي للهجمات الإلكترونية، والتأكد على حماية وأمان معلومات العملاء والأنظمة الداخلية.

الإلكترونية بمختلف أنواعها، مما يضع أمن المنتجات والخدمات التي تقدمها كأولوية حاسمة لكل من العملاء من المستهلكين والشركات، وأضاف: «يمثل أمان شبكاتنا وأنظمتنا وعملياتنا أولوية قصوى وجزءًا أساسيًا من مهمتنا. إننا نستثمر في أحدث التقنيات والأنظمة لضمان أن معلومات عملنا وموظفينا آمنة ومحمية». يأتي اهتمام فودافون مصر بهذا الموضوع كأولوية قصوى لعملياتها التشغيلية ينبع من رغبتها تفادي الخسائر الهائلة المادية وغير المادية الناتجة عن التهديدات السيبرانية، حيث تتوقع شركة Cybersecurity Ventures أن تزداد الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية العالمية بنسبة 15% سنويًا على مدى السنوات الخمس المقبلة، لتصل إلى 6 تريليونات دولار هذا العام و10.5 تريليون دولار في عام 2025، مقارنة مع 3 تريليونات دولار في عام 2015. ويشمل هذا الرقم الهائل تلف البيانات وتدميرها، وسرقة الأموال، وفقدان الإنتاجية، وسرقة الملكية الفكرية، وسرقة البيانات الشخصية والمالية،

حصدت شركة فودافون مصر جائزة أفضل شركة رائدة في مجال الأمن السيبراني من منتدى GRC مصر، تقديرًا لتميزها في الحكومة والمخاطر والامتثال في مجال الأمن السيبراني. لنجاحها في استخدام منصة Archer GRC، والتي تضمنت نشر حلول التشغيل الآلي بدلًا من العمليات اليدوية لدعم التحول الرقمي وإستراتيجيات التحول الآلي والتشغيلي. تتضمن استراتيجية فودافون مصر تنفيذ برامج تدريبية مكثفة لموظفيها لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني والقدرة على التعامل مع التهديدات والهجمات السيبرانية المحتملة. وتستخدم تقنياتها المتطورة وخبرتها الرقمية في تقديم أحدث الحلول الأمنية، كما تقيم استراتيجية أعمالها باستمرار، بالإضافة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة والسياسات واللوائح الحكومية والتعامل احترافية مع التهديدات السيبرانية. قال كاتالين بوليجا، رئيس قطاع التكنولوجيا في فودافون مصر، هذا التكريم يمثل تقديرًا للجهود التي بذلناها ولقصة نجاحنا في استخدام منصة Archer GRC، وهو أيضًا اعتراف بتفانينا في تقديم خدمات عالية الجودة، وخاصة في مجال الأمن السيبراني. نحن فخورون أيضًا بما حققناه في تنفيذ أفضل ممارسات الامتثال وفقًا للمعايير المحلية، بما في ذلك السياسات والأنظمة والتشريعات».

وقالت أقت سماح خميس، رئيس قسم الأمن السيبراني في فودافون مصر تتيح تقنية Archer GRC للشركات التكنولوجية وشركات الاتصالات إدارة العديد من المخاطر عبر منصة واحدة، وتنفيذ المعايير القياسية وأفضل الممارسات في إدارة المخاطر المتقدمة، واتخاذ القرارات القائمة على المعلومات وتحسين أداء الأعمال بسرعة. تُعد هذه التقنية العالمية من التقنيات الرائدة في إدارة المخاطر الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، وأدوات إدارة المخاطر المرتبطة بموردي تكنولوجيا المعلومات وحلول برامج إدارة استمرارية الأعمال. وأضافت، نؤمن في فودافون مصر بأن خدمات الأمن السيبراني هي استثمار وليست تكلفة، حيث تقدم فودافون نظام إدارة أمن المعلومات ضمن ممارسات وإرشادات تهدف لمساعدة عملاء ومقدمي الخدمات السحابية على التشغيل الآمن والفعال؛ لكي يُقيّمهم وبياناتهم وبيانات العملاء آمنة من التهديدات

طفرة حقيقية

4.4 مليارات جنيه صافي ربح الهيئة القومية للبريد للعام المالي 2022 - 2023



266.4 مليار جنيه إيداعات صندوق التوفير و5 مليارات إجمالي إيرادات الخدمات

منافذ مميكنة بالكامل وتزويدها بأحدث الأنظمة؛ كان له الأثر البالغ في توفير البيئة المناسبة للعملاء وتقليل التكاليف التشغيلية، مما أدى إلى تعظيم الإيرادات، موضحًا أن النقلة النوعية التي حدثت بالهيئة بكافة المحاور كان لها الأثر الإيجابي الكبير في استعادة الهيئة لدورها الاستراتيجي الذي تستحقه لما تمتلكه من إمكانيات هائلة، مشيرًا إلى أن ما تم من إنجازات جاء وفق تنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية الشاملة لتطوير مختلف القطاعات والتي بدأت منذ ثلاثة أعوام. وأضاف رئيس الهيئة القومية للبريد أن تنفيذ خطط التطوير والعمل الجاد والاستثمار الأمثل للوصول الهيئة إلى جانب الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التدريب المستمر ورفع كفاءة العاملين، كل ذلك كان له الأثر الكبير في زيادة فرص الهيئة في السوق المصرية وتعزيز قدراتها على المنافسة واسترداد ثقة العملاء والحصة السوقية التي تستحقها الهيئة، موجهاً الشكر لمجلس إدارة الهيئة وجميع العاملين على ما بذلوه من مجهودات غير عادية لتحقيق هذا الإنجاز الكبير؛ مشيداً بجهود العاملين وتفانيهم في العمل للارتقاء بهيئتهم ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

«نجحت الهيئة القومية للبريد خلال الأعوام الثلاثة الماضية في تحقيق العديد من الإنجازات على كافة المستويات، حيث تم تطبيق الشمول المالي والتحول الرقمي على كافة الإجراءات والمعاملات مما ساهم في تحسين جودة الخدمات وتنوعها، بالإضافة إلى تطوير مكاتب البريد إلى جانب سيارات البريد المتنقلة والأكشاك البريدية؛ تنفيذًا لخطة إستراتيجية شاملة بهدف إحداث نقلة نوعية بجميع القطاعات والخدمات». بحسب الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد. وأضاف الدكتور شريف فاروق إن مجلس إدارة الهيئة اعتمد ميزانية الهيئة للعام المالي 2022 - 2023، وحققت 4.422 مليارات جنيه، صافي أرباح بمعدل نمو لصافي الربح وصل إلى 21% بإجمالي إيرادات للخدمات يصل إلى 5 مليارات جنيه بمعدل نمو 21% وبلغت إيداعات صندوق التوفير 266 مليارا 379 مليون جنيه. وقال إلى أن ما حققته الهيئة من نجاح خلال الفترة الماضية يعد إنجازًا كبيرًا وطفرة حقيقية رغم كافة التحديات حيث إن الاستثمارات الكبيرة في تطوير مكاتب البريد وتحولها إلى

زيادة جديدة

ارتفاع جديد في أسعار «ستروين» و«أبل» و«BYD»

ارتفعت أسعار سيارات ستروين الفرنسية ما بين 20 إلى 130 ألف جنيه، خلال ديسمبر الجاري، بحسب وكيل علامة ستروين الفرنسية في مصر، لتبدأ أرخص طرازات ستروين تبدأ من 819 ألف جنيه بينما يلامس سعر أغلاها المليون جنيه.

وارتفعت أسعار ستروين سي إليزيه المتوفرة بفئتين بقيمة 30 ألف جنيه، بسعر يبدأ من 819 ألف جنيه للفئة الأولى، والفئة الثانية بسعر 889 ألف جنيه، أما ستروين C3 فارتفع السعر بقيمة 20 ألف جنيه، لتبدأ من 949 ألف جنيه للفئة الأولى، و1.08 مليون جنيه للفئة الثانية الأعلى تجهيزاً.



63

أصبحت تبدأ من مليون و150 ألف جنيه وتصل إلى مليون و900 ألف جنيه. وارتفعت أسعار أوبل كورسا هاتشباك بقيمة 100 ألف جنيه لجميع الفئات المتاحة بمصر حالياً.

وتتوفر كورسا هاتشباك الصغيرة موديل 2024 بفئتين من التجهيزات، وتبدأ أسعارها بعد الزيادة من مليون و150 ألف جنيه للفئة Elegance، ومليون و200 ألف جنيه للفئة Topline-Plus الأعلى تجهيزاً. زادت أوبل كروس لاند الرياضية متعددة الاستخدامات بقيمة 150 ألف جنيه. تقدم كروس لاند SUV موديل 2024 بفئة واحدة خلال ديسمبر هي الفئة Topline الأعلى تجهيزاً بمليون و350 ألف جنيه.

كما ارتفعت أسعار أوبل موكا بقيمة 100 ألف جنيه خلال موجة زيادات ديسمبر.

عائلة ستروين بمصر خلال عام 2023 الجاري بقيمة تتراوح بين 40 و55 ألف جنيه. وبإضافة الزيادة يصبح سعر الفئة الأولى مليون و339 ألف جنيه، والفئة الثانية مليون و494 ألف جنيه، والفئة الثانية المزودة بكسوة حمراء مليون و504 آلاف جنيه.

ومن جانبها، أعلنت مجموعة المنصور للسيارات، الوكيل المحلي الحصري لعلامة أوبل الألمانية في مصر، عن زيادة أسعار سيارات العلامة الألمانية المتوفرة في مصر خلال شهر ديسمبر. ووفقاً لقائمة الأسعار المعلنة من الوكيل المحلي، فقد تراوحت نسب الزيادة بين 100 وحتى 150 ألف جنيه وذلك بالمقارنة بأسعار السيارات في شهر نوفمبر الماضي.

وبحسب قائمة الأسعار الجديدة لسيارات العلامة الألمانية، فإن أسعار سيارات أوبل

فيما تبدأ أسعار ستروين C3 إير كروس من 1.2 مليون جنيه للفئة الأولى، و1.240 مليون جنيه للفئة الثانية، أما ستروين C4 فارتفع سعرها ما بين 35 إلى 50 آلاف جنيه، لتبدأ الفئة الأولى من مليون و304 آلاف جنيه، والفئة الثانية مليون و439 ألف جنيه، ومليون و449 ألف جنيه للفئة الثانية المزودة بكسوة داخلية حمراء.

أما ستروين C5 إير كروس فارتفع السعر ما بين 95 و130 ألف جنيه، لتسجل الفئة المعززة بسقف بانورامي، مليون و574 ألف جنيه، والفئة الثانية مليون و704 ألف، ومليون و789 ألف جنيه للفئة الثانية المزودة بسقف بانورامي، أما الفئة الأعلى بين سيارات العلامة الفرنسية بمصر هي C5 إير كروس Shine التي بات سعرها الجديد مليوناً و909 آلاف جنيه.

كما ارتفع سعر C4X أحدث سيارة في



62

100

وحتى 150 ألف جنيهًا زيادة أسعار سيارات العلامة الألمانية.. ومن 20 إلى 130 للسيارة الفرنسية.. و60 ألفًا لـ BYD

بنقل حركة يدوي بالفئة الأولى وأوتوماتيك CVT من 6 سرعات بالفئة الأعلى تجهيزًا، وتصل سرعة السيارة القصوى إلى 180 كم/ساعة. يبلغ طول بي واي دي F3 إلى جمالي 4.533 مم، وعرضها الكلي 1.705 مم، وارتفاعها 1.490 مم، وقاعدة عجلاتها 2600 مم، وخلوصها الأرضي 170 مم. تأتي بي واي دي F3 بمصابيح أمامية هالوجين، ومصابيح ضباب أمامية، ومصابيح خلفية LED، وجنوط رياضية مقاس 15 بوصة، ومرآيات جانبية كهربائية بإشارات. وتضم وسائل أمان سيارة بي واي دي F3 العائلية، وسائد هوائية للسائق والراكب الأمامي، وفرامل ABS مانعة للانغلاق، ونظام توزيع قوة الفرامل إلكترونياً EBD. ومقصورة بي واي دي F3 مزودة بمكيف هواء، وزجاج خلفي مظلل، ومقاعد جلد، وعجلة قيادة متعددة المهام، ونظام ترفيهي يدعم الراديو وUSB وAUX.

المحلي الحصري لعلامة بي واي دي «BYD» الصينية، زيادة بأسعار السيارة F3 سيدان العائلية الصغيرة بقيمة تتراوح بين 45 إلى 60 ألف جنيه خلال شهر ديسمبر الجاري. أصبح سعر الفئة المزودة بناقل حركة يدوي 550 ألف جنيه والفئة المزودة بناقل أوتوماتيك 635 ألف جنيه. تقدم بي واي دي F3 المجهزة بمصانع الشركة في مصر بمحرك 4 سلندر، سعة 1500 سي سي، بقوة 108 حصان عند 5800 دورة في الدقيقة، وعزم 145 نيوتن. متر عند 4800 دورة في الدقيقة. يتصل محرك السيارة موديل 2024 الجديدة

تتوفر موكا SUV الرياضية موديل 2024 بحسب المعلن من الوكيل المحلي بفئة واحدة هي الفئة GS line الأعلى تجهيزًا بمليون و520 ألف جنيه. وزادت أوبل جراند لاند موديل 2024 بقيمة 100 ألف جنيه. وتتوفر أوبل جراند لاند موديل 2024 بثلاث فئات من التجهيزات، وتبدأ أسعارها من مليون و700 ألف جنيه للفئة HL القياسية، والفئة HL + الثانية بمليون و800 ألف جنيه، بينما تتوفر الفئة TL الأعلى تجهيزًا بمليون و900 ألف جنيه. وأقرب مجموعة الأمل للسيارات، الوكيل



تضاعف السعر

فيات تيبو الجديدة.. تبدأ من 825 ألف جنيه



الثانية 284.900 جنيه، فيما تأتي فئة «الهاتشباك» الأولى بسعر 269.900 جنيه؛ والثانية هاتشباك كاملة بسعر 309.900 جنيه. تقدم تيبو بمحرك سعة 1600 سي سي، مرتبط بناقل حركة أوتوماتيكي من 6 نقلات، بقوة 110 حصنة، 152 نيوتن متر للعزم الأقصى للدوران. تتسارع سيارة فيات بمحركها من الثبات بسرعة 100 كم/س خلال 11.2 ثانية، وتصل إلى سرعة قصوى 192 كم/س، وتستهلك في المتوسط 6.3 لتر من الوقود لكل 100 كم. تأتي فيات تيبو بطول 4533 مم، عرض 1792 مم، أما الارتفاع عن الأرض يبلغ 1497 مم، تتسع مساحة تخزينها الخلفية لـ 520 لترًا،

تأتي السيارة الإيطالية خلال شهر ديسمبر الجاري بسعر رسمي يبدأ من 825 ألف جنيه للفئة الأولى إنترني، والفئة الثانية ميد بسعر 910 آلاف جنيه، والفئة الثالثة هاي لاين بسعر 950 ألف جنيه، فيما تقدم فئة الهاتشباك الأولى بسعر رسمي 910 آلاف جنيه، والفئة الثانية هاي بسعر 975 ألف جنيه. لتسجل ارتفاعًا كبيرًا خلال العامين الماضيين متأثرة بتحرير سعر الصرف وتعطل سلاسل الإمداد. وكانت تقدم فيات تيبو الجديدة في 2020 بسعر رسمي يبدأ من 189.900 جنيه للفئة الأولى المزودة بناقل حركة يدوي، و204.900 جنيه للفئة الثانية مانيوال، أما الفئة الأولى أوتوماتيك تباع بـ 249.900 جنيه، والفئة

تقدم بعجلات رياضية قياس 16 و17 بوصة. تقدم تيبو بـ 6 وسائد وستائر هوائية، نظام الثبات الإلكتروني ESP، إلى جانب أنظمة الفرامل المساعدة التقليدية الفرامل المانعة للانغلاق ABS، نظام التوزيع الإلكتروني للفرامل EBD، وسائد وستائر هوائية، نظام مراقة ضغط الهواء بالإطارات، حساسات ركن خلفية معززة بكاميرا. زودت فيات تيبو بمجموعة من الكماليات من ضمنها، شاشة وسطيّة تعمل باللمس قياس 8 بوصات يمكن ربطها بالهواتف الذكية عبر البلوتوث ومخرج AUX، مكيف هواء أوتوماتيكي، خاصية شحن الهواتف الذكية لاسلكيًا، فتح وغلق السيارة بدون مفتاح، زر لتشغيل السيارة بدون مفتاح.

بناف مصر كلها علشان نفتح لأهالينا باب رزق

البنك الزراعي المصري هيجيك لحد عندك في كل المحافظات علشان
تفتح لنفسك باب رزق بقرض صغير لحد 10... جنيه
ولما تنجح هنساعدك تكبر مشروعك بقرض جديد لحد 0... جنيه

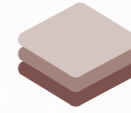


هنجيك لحد عندك...
ماحنا ضهرك وسندك...



أنف النمر

كيا تكشف عن سورينتو الجديدة



تتميز Sorento من
خلال شبكة المبرد
بتصميم «أنف
النمر»، والتي تتصل
بالكشافات الخلفية
والمصابيح الخلفية
الممتدة والشعار
الجديد للشركة

بالإضافة إلى شاشة Head-up، والتي تعرض
الصورة بقياس 10 بوصات. كما تتيح السيارة
التحديثات عبر الإنترنت.
ولم تفصح كيا حتى الآن عن أية بيانات حول
برنامج الدفع، والذي يضم محركات بنزين
وديزل رباعية الأسطوانات فقط، بالإضافة إلى
النسخ الهجين والهجين Plug-in.
وتزخر السيارة Sorento الجديدة بالعديد من
الأنظمة المساعدة مثل محذر التصادم مع
وظيفة التعرف على قائي الدراجات، ومساعد
الخروج من السيارة للتحذير من المركبات
القادمة من الخلف، ومحذر الزاوية الميتة مع
التدخل في التوجيه، ومنظم السرعة، ومساعد
القيادة في المناطق المزدحمة، ووظيفة
التحكم في صف السيارة عن بعد.

أطلقت شركة كيا أيقونتها Sorento الجديدة،
التي تنتمي إلى الفئة المتوسطة من موديلات
SUV. وأوضحت الشركة الكورية الجنوبية أن
سيارتها Sorento الجديدة تقف على منصة
جديدة وتأتي بطول 4810 ملم وعرض 1900
ملم، وارتفاع 1695 ملم، وتوفر ما يصل إلى 7
مقاعد.
وتتميز السيارة Sorento الجديدة من خلال
شبكة المبرد بتصميم «أنف النمر»، والتي
تتصل بالكشافات الخلفية والمصابيح الخلفية
الممتدة والشعار الجديد للشركة. ويتوفر
للسيارة طاقم عجلات بتصميم جذاب بقياس
18 أو 20 بوصة.
وتم تجهيز السيارة بمقصورة قيادة رقمية،
مع شاشة لمسية قياس 12.3 بوصة،



Places by



HYDE PARK
DEVELOPMENTS

PLACES WE CALL
HOME

 **16696**

TAX REGISTRATION NUMBER:
257-373-470

**BUSI
NESS
DIS
TRICT**

 **HYDE PARK**
NEW CAIRO

TAWNY
6TH OF OCTOBER

garden lakes

Seashore
DAS EL HELWAN

**HYDE
OUT**
DO EVERYTHING & NOTHING